دعمُ استدامةِ سُبلِ العيشِ القائمةِ على الرَّعي

منظور عالمي
حول المعايير الدنيا
والممارسات المثلى

IUCN

WISP World Initiative for Sustainable Pastoralism

FORDFOUNDATION

IFAD
Enabling poor rural people to overcome poverty

لمحة عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

يعمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على تقديم العون للعالم من أجل إيجاد حلول واقعية لأكثر التحديات إلحاحاً والمتعلقة بالبيئة والتنمية.
يعمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على عدة محاور مختلفة هي التنوع الحيوي والتغير المناخي والطاقة وسبل العيش الكريم وتخضير الاقتصاد من خلال دعم الأبحاث العلمية وإدارة المشاريع الميدانية حول العالم، كما يعمل على تطوير السياسات والقوانين وأفضل الممارسات من خلال جمع كل من الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية والأمم المتحدة معاً.
والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة أقدم وأكبر مؤسسة بيئية عالمية، تضم أكثر من ١٠٠٠ عضو من جهات مختلفة حكومية وغير حكومية ، كما يضم أكثر من ١١٠٠٠ خبير متطوع في هيئاته في ١٦٠ بلداً. يعمل في الاتحاد أكثر من ١٠٠٠ موظف في ٦٠ مكتباً ومع مئات من الشركاء من القطاع العام، و الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص حول العالم.

www.iucn.org

ما هي المبادرة العالمية للرعوية المستدامة؟

تمثل المبادرة العالمية للرعوية المستدامة (WISP) منبراً لحشد الدعم وبناء القدرات بهدف إيجاد إدراك أكبر لأهمية التنمية الرعوية المستدامة في خفض مستويات الفقر والإدارة البيئية. فالمبادرة هي شبكة عالمية تسعى لتمكين الرعويين ليصبحوا قادرين على ممارسة الإدارة المستدامة لموارد الأراضي الجافة وليبرهنوا على أن النظام الذي يتبعونه في استخدام الأراضي وإنتاجها هو طريقة فعالة وناجعة للاستفادة من الموارد الطبيعية في الأراضي الجافة في مختلف أنحاء العالم. هذه المبادرة يستضيفها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) وتمولها منح مقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ومؤسسة فورد ورابطة تعزيز البحوث الزراعية في شرق ووسط إفريقيا(ASARECA) و(NWO).

تعمل المبادرة العالمية للرعوية المستدامة من خلال شراكات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني على تعزيز تبادل المعلومات بما يؤدي إلى سياسات وتشريعات ونظم داعمة للتطوير الرعوي المستدام. وتعرض المبادرة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للرعوية من أجل تحقيق فهم أفضل لها باعتبارها نظاماً ناجعاً ومستداماً لإدارة الموارد.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني من خلال الرابط التالي: www.iucn.org/wisp .

دعمُ استدامةِ سُبلِ العيشِ القائمةِ على الرَّعي

منظور عالمي
حول المعايير الدنيا
والممارسات المثلى

الطبعة الثانية اذار ٢٠١٢ : نشرت للمراجعة والمناقشة من خلال منتديات التعلم العالمية

استخدام هذه الوثيقة

أعِدت هذه الإرشادات لمساعدة صناع القرار الذين لا يتركز عملهم المعتاد حول القضايا المتصلة بالرعي، وذلك ليتمكنوا من اتخاذ قرارات أفضل حول السياسات والاستثمارات المؤثرة في الرعويين وبيئاتهم. وتميل بُنية هذه الإرشادات نحو الطابع الفني، ومع ذلك فهي ترمي إلى تبسيط القضايا المعقدة أو الخلافية لتصبح أساسيات تطبيقية.

وقد وُضعت هذه الإرشادات لمساعدة خبراء التنمية وحماية البيئة على معرفة المبادئ التي تقوم عليها الرعوية والتعرف على بعض الفرص الموجودة في التنمية المستدامة والمحدِّدات التي تعترض ذلك.

تقدم هذه الإرشادات تفصيلاً للتحديات التي تكتنف عمليات التنمية الخاصة بالرعوية من خلال بيان مكوناتها، وشرح كيفية التعامل مع كل من هذه المكونات. وتشتمل على أمثلة وافية وروابط إلى مواقع إلكترونية تتيح الاطلاع على معلومات أشمل. وليس الهدف من الأمثلة تقديم حلول جاهزة بل تشجيع القراء على البحث عن حلول. فالحلول الناجعة قد تختلف باختلاف السياق التي سيتم تطبيقها فيه. ومن شأن الأمثلة جعل القراء يدركون أنه مهما كانت التحديات فثمة حلول يمكن إيجادها لا تضر بالمبادئ الرئيسية لإدارة الموارد الرعوية.

وستخضع هذه الإرشادات للتطوير بهدف مأسستها لاحقاً واعتمادها من قبل الشركاء الدوليين في عمليات التنمية ومن قبل المنظمات غير الحكومية ثم الحكومات. وتتطلب المأسسة عملية طويلة من المراجعة الدقيقة والتوافق إضافة إلى إبرام شراكات مع وكالات معنية بتطوير أدائها.
تم تجميع العديد من الأمثلة الواردة في هذا الدليل الإرشادي من الأنشطة التي تمت من خلال المبادرة العالمية للرعي المستدام (www.iucn.org/wisp)، فقد ساهمت شبكة الخبراء هذه بحالات دراسية في عدد من المراجعات العالمية للممارسات المثلى والتي من خلالها تم تحليل المبادئ الناظمة لتلك الممارسات. ويشتمل الدليل على روابط للعديد من هذه المراجعات.

وسيتم إدخال المزيد من التطوير على هذا الدليل خلال الأعوام القادمة، فقد نشِرت هذه الطبعة الأولية لتكون موضع حوار ونقاش ولتصبح أرضية لعدد من منتديات التعلم العالمية خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣. وسيراجَع الدليل ويعدَّل وفقاً للتوصيات الواردة من هذه المنتديات مما سيسبغ عليه بُعداً عالمياً ويجعله موضع اعتماد من قبل مجموعة متنوعة من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة. ويُؤمل أن يغدو هذا الدليل وثيقة مرنة يجري تحديثها دورياً من خلال عملية التشاور وعملية التعلم المستمر المستفيدة من التطور العالمي المتسارع في القضايا الرعوية، بل يؤمل أن يساهم في تعزيز هذا التطور والأمثلة الناجحة عليه.

لا يُقصد بالتسميات التي يطلقها هذا الكتاب على المناطق الجغرافية أو طريقة عرض الموضوعات فيه التعبير عن أي رأي من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة أو المنظمات المشاركة حول الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو منطقة أو حول سلطاتها أو حول تعيين حدودها.
آراء المؤلفين الواردة في هذه المطبوعة لا تعبر بالضرورة عن آراء الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة او WISP

صادر عن: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، مكتب ESARO – نيروبي، كينيا
اعدت النسخة العربية في كانون الاول ٢٠١١ من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الاقليمي لمنطقة غرب اسيا IUCN ROWA.

يُسمح بإعادة إنتاج هذه المطبوعة لأغراض تعليمية وغير تجارية دون إذن خطي مسبق من صاحب حقوق الطبع شريطة الإشارة للمصدر بشكل كامل.
يُحظر إعادة إنتاج هذه المطبوعة لأغراض البيع والأغراض التجارية الأخرى إلا بإذن خطي مسبق من صاحب حقوق الطبع.

حقوق الطبع محفوظة: © ٢٠١١ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية

الاقتباس: IUCN (٢٠١١) دعم استدامة سبل العيش القائمة على الرعي: منظور عالمي حول المعايير الدنيا والممارسات المثلى. الطبعة الثانية ٢٠١٢: نشرت للمراجعة والتشاور من خلال منتديات التعلم العالمية. نيروبي، كينيا: IUCN ESARO ، ٣٤ صفحة

ISBN: 978-2-8317-1360-1

تصميم: غوردون أرارا

تصميم النسخة العربية: Al Teif Al Thaleth For Medial Equipments LTD.CO

متوفر لدى: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – ESARO خدمة المطبوعات، ص.ب ٦٨٢٠٠ – ٠٠٢٠٠ ، نيروبي، كينيا

بريد إلكتروني: info.esaro@iucn.org

الغلاف: راعية أغنام من إيران - © CENESTA

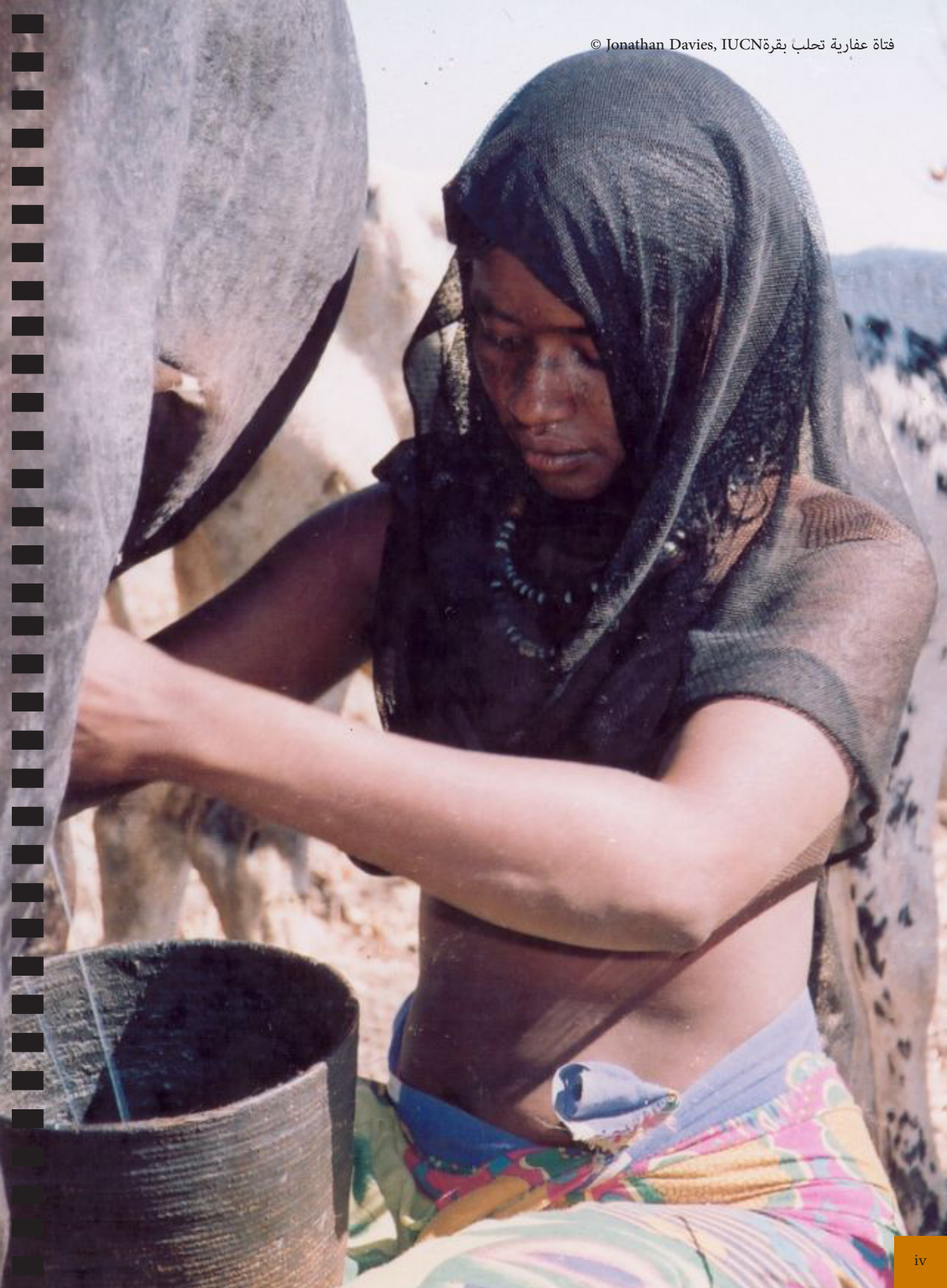

© Jonathan Davies, IUCN فتاة عفارية تحلب بقرة

المحتويات

مقدمة ١

العملية الرعوية الآن: نبذة عن الفكر الجديد ٢

من هم الرعويون؟ ٢

الرعويون باعتبارهم جماعات أصلية متنقلة ٣

تعريف التنقل الرعوي ٣

المراعي والأراضي الجافة ٤

دعم سبل العيش الرعوية ٦

مخرجات وأهداف سبل العيش الرعوية ٦

سياق سبل العيش ٩

أنواع رأس المال في سبل العيش ١٢

استراتيجيات سبل العيش التي يستخدمها الرعويون ٢٢

العوامل المؤثرة في الوصول إلى الموارد واستراتيجيات سبل العيش ٢٣

المعايير الدنيا للتنمية الرعوية المستدامة ٢٨

كيفية تطوير استراتيجيات وطنية موجهة وداعمة للعملية الرعوية..... ٢٨

تجنب استثمارات وسياسات غير رعوية تؤدي إلى إضعاف الرعوية ٢٨

الحوكمة والحقوق بما فيها تلك الخاصة بالأقليات في قلب التنمية الرعوية ٢٩

كيفية تشجيع الاستثمارات والسياسات الداعمة للرعوية ٢٩

الخاتمة ٣٠

المراجع ٣١

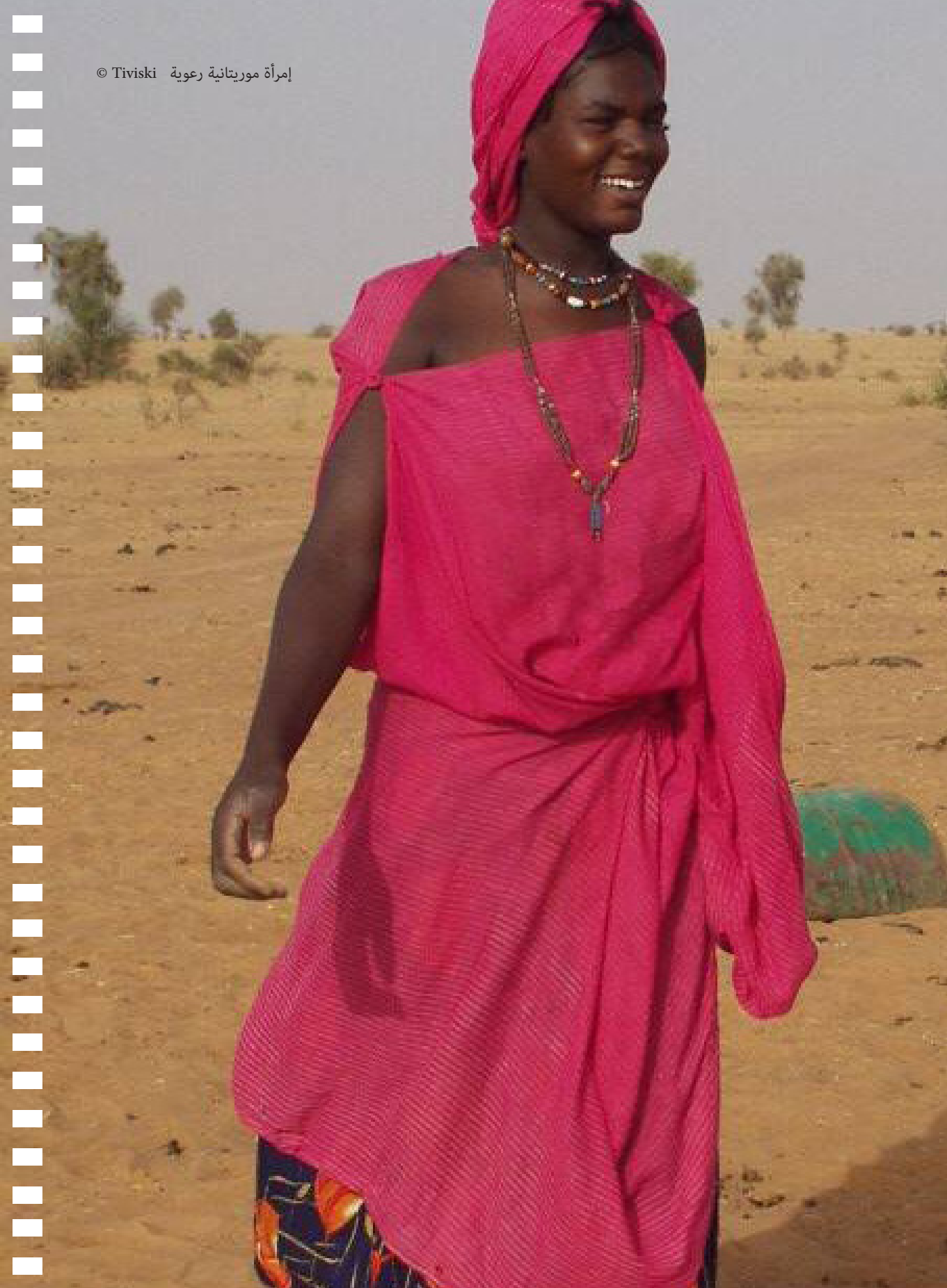

إمرأة موريتانية رعوية © Tiviski

مقدمة

منذ أواخر تسعينات القرن الماضي تنامى الاهتمام والوعي بالتنمية الرعوية خاصة في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ووسط آسيا. وقد أصبحت مساحات شاسعة من أراضي المراعي تخضع للإشراف الرعوي، وتتركز هذه الأراضي في الدول الفقيرة وتتصف بخصائص فقيرة فريدة من نوعها. قبل التسعينات وخاصة في الأراضي الواقعة خارج الاتحاد السوفييتي كان مصطلح "التنمية الرعوية" يوحي بالتناقض، فالتنمية كان ينظر إليها على أنها استبدال الرعي بشيء جديد. وقد نجم عن هذه النظرة فشل العديد من مشاريع التنمية وضعف الاستثمار في مشاريع أخرى مما أجهض عملية استدامتها.

أما العقد الماضي فقد شهد بروز عدد من التغيرات التي أدت إلى تحسين التنمية الرعوية؛ فقد ازداد الاهتمام بحقوق الإنسان والتمكين والتشاركية، ونشأ فهم جديد لإيكولوجية المراعي والأراضي الجافة، وتم الانتقال من المفاهيم الثقافية والنظرة الرجعية إلى قبول الرعوية باعتبارها نظاماً جديداً للإنتاج الحيواني. وعلى الرغم من هذه النقلة فإن الانحيازات التقليدية ضد الرعوية والمفاهيم الخاطئة حولها لا تزال راسخة مما يجعل أسلوب التفكير (الجديد) يبدو معاكساً للتفكير الأصلي. نتيجة لذلك قد نلمس العديد من الجوانب الغامضة والمتناقضة في نُهُج التنمية إضافة للممارسات التنموية غير الملائمة التي لا تزال شائعة والسياسات التي ما انفكت تشجع على التحول من الرعوية إلى أمور أخرى أقل استدامة وقدرة على التكيف.

يسعى هذا الدليل لترسيخ بعض الأفكار الجديدة وتبيان كيف أثرت على التخطيط التنموي وجعلته يحقق تحسينات ملموسة في سبل العيش الرعوية وتخفيضاً ملحوظاً على الفقر المتصل بتلك السبل.

ويمثل هذا المسعى جهداً مستمراً حيث أنه مرتبط ببرنامج العمل الجاري تنفيذه ضمن المبادرة العالمية للرعي المستدام (WISP)[1] والذي يتابع البحث في أفضل الممارسات لمجموعة متنوعة من القضايا المتصلة بالتنمية الرعوية المستدامة.

يستخدم الدليل "إطار عمل سبل العيش" لتنظيم عملية عرض الكيفية التي يتم بها دعم الاستدامة الرعوية. ويقدم القسمُ الأول خلفية مختصرة عن التطورات الحديثة في فهم ماهية الرعوية وذلك بهدف شرح الخصائص المميزة لسبل العيش الرعوية. أما الأقسام اللاحقة فتفصِّل سبل العيش هذه لشرح كيفية دعم العناصر المختلفة، مقدمة –حيثما كان ذلك مناسباً- أمثلة توضيحية. كما أدرِجت روابطٌ إلى مواقع إلكترونية تتيح للقراء الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول كل موضوع. وفي الجوانب التي تفتقر لمثل تلك الأمثلة والمراجع فإن المبادرة العالمية للرعوية المستدامة تعمل على استيفاء هذا النقص من خلال عدد من المشاريع العالمية لإدارة المعرفة والدراسات المتعلقة بالممارسات المثلى. يختتم الدليل باستعراض سريع لآثار هذا الفهم الجديد على الاستثمارات والسياسات. ولا يدخل الدليل في تفاصيل إطار عمل سبل العيش، وبالتالي فإن أراد القارئ مزيداً من المعلومات حول ذلك فعليه الرجوع للمواد المتاحة إلكترونياً والمشار إليها في الدليل. [2]

١. FAO 2001www.iucn.org/wisp

٢. http://www.ifad.org/sla/framework/index.htm; http://www.fao.org/sd/erp/FAOpresentation5.pdf; http://www.eldis.org/go/livelihoods/; http://www.odi.org.uk/resources/specialist/keysheets/overview.pdf; http://www.eldis.org/vfile/upload/1/document/0812/LAC.pdf

العملية الرعوية الآن: نبذة عن الفكر الجديد

راعي إسباني © Jesús Garzón

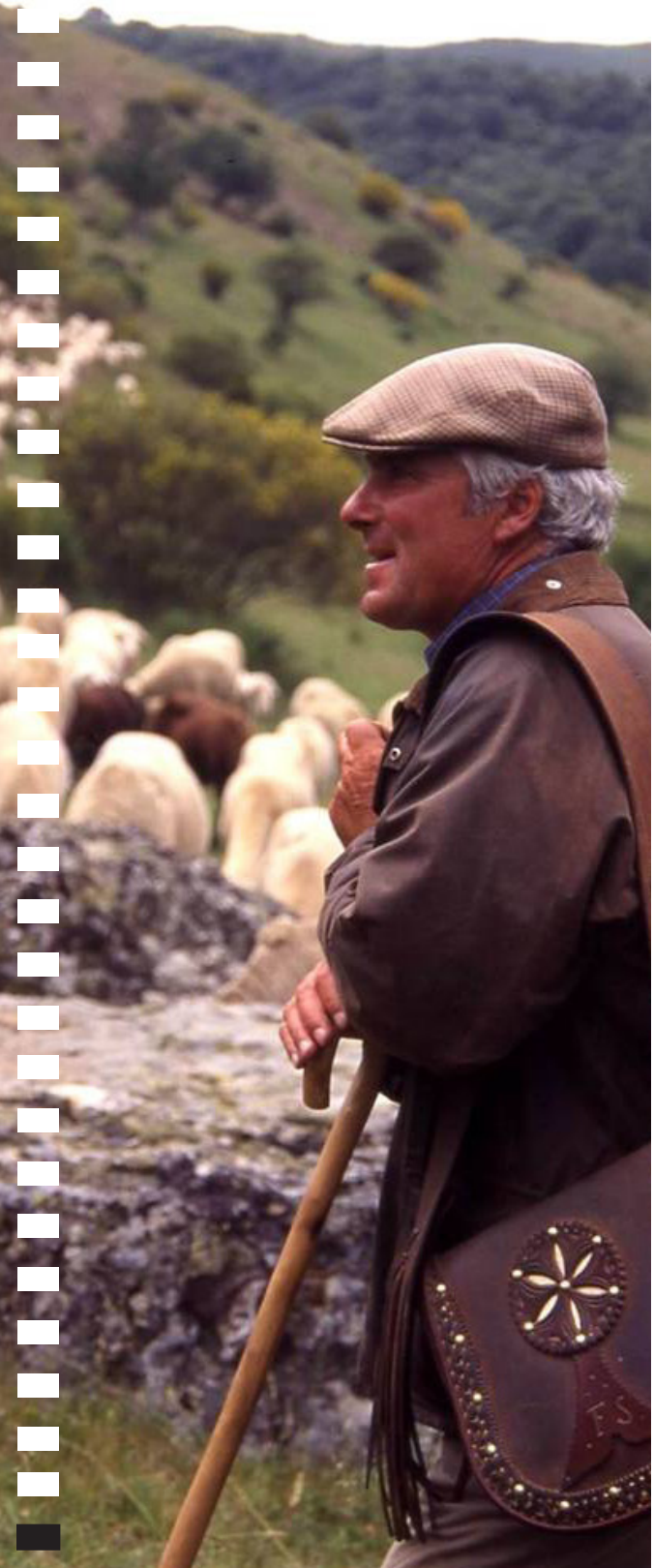

من هم الرعويون؟

تعرِّف منظمة الفاو الرعوية بأنها ظاهرة عالمية تمارَس على امتداد السهوب الآسيوية وصولاً إلى أقاليم الأنديز في أميركا الجنوبية، وفي المناطق الجبلية غرب أوروبا وحتى السافانا الإفريقية. فهي إذن تمارَس على ٢٥٪ من مساحة اليابسة وتوفِّر ١٠٪ من مجمل الإنتاج العالمي من اللحوم ويعتاش من مواردها نحو ٢٠٠ مليون أسرة رعوية ونحو مليار رأس من الإبل والمواشي والدواجن وثيران التِيبت والخيول وأيائل الرنة. [٣]

ولتحديد هذه الأعداد استخدمت الفاو تعريفاً فضفاضاً للرعوية، وهو أنها "الإنتاج الحيواني الواسع النطاق في المراعي". وفي اللغة الانجليزية على الأقل يتفق هذا التعريف مع معظم التعاريف المعجمية للرعويّ على أنه الشخص الذي يعتاش من تربية قطعان الأغنام أو المواشي.

لكن مفهوم الرعوية يختلف من مكان لآخر حول العالم وقد يعني أموراً شديدة التباين للأشخاص المختلفين. ومن ذلك أنه يتم أحياناً النظر للرعوية باعتبارها شأنٌ يتعلق بمجموعة معينة من المنتجين –مثل الماساي أو البدو- مما قد يجعل أحياناً من الفصل بين نظام الإنتاج الحيواني وممارسيه أمراً صعباً. فبعض الناس يرون في مصطلح «رعوي» إشارة إلى أصول عرقية عوضاً عن الاعتماد على نظام معين للإنتاج. لكن في الأميركيتين لا يُعرف العديد من الرعويين أنفسَهم على هذا النحو على اعتبار أن هويتهم العرقية ترتبط بعوامل أخرى.

وكما أن هنالك اختلاف بالمفاهيم فإن الطرق التي تمارَس بها الرعوية شديدة التنوع من بقعة لأخرى ابتداءً من النظم الرعوية القائمة على تكنولوجيا شديدة التطور في أستراليا والولايات المتحدة وصولاً إلى النظم ذات الإنتاجية المتدنية للغاية في بعض أجزاء من إفريقيا. وكذلك تتنوع درجة الدعم الاجتماعي والسياسي للرعوية، حيث عارضته بشدة بعض الحكومات الإفريقية في حين يتنامى تشجيع العديد من الدول الأوروبية للرعوية المتنقلة سعياً منها لإدارة التنوع البيولوجي وحمايته. [٤] وعلى الرغم من هذه التباينات إلا أن بعض خصائص الرعوية هي قواسم مشتركة كاستخدام نظم الملكية العامة والممارسات المتصلة

---

٣. FAO 2001

٤. يتم تصميم برامج زراعية-بيئية للمحافظة على التنوع الحيوي في مناطق الأراضي الزراعية الأوروبية(Whittingham 2011) . وتنص المادة 22 من النظام الأوروبي رقم 1257/1999على منح معونات للرعوية الموسَّعة. وينص التشريع الإسبانيReal Decreto رقم 4/2001 المبني على هذا النظام على تقديم معونات محددة لنظم تنقل المواشي.

بإدارة التنقل المنظم للقطعان واستيلاد سلالات حيوانية مناسبة للظروف المحلية، وجميع ذلك أمورٌ عالمية في النظم الرعوية الأوروبية والأميركية الجنوبية والآسيوية والإفريقية.

الرعويون باعتبارهم جماعات أصلية متنقلة

تمثل الرعوية نشاطاً بشرياً قديماً في حين يتبنى رعويو العصر الحديث نطاقاً واسعاً من الثقافات والتوليفات الإيكولوجية والنظم الإدارية التي خضعت للتغير عبر العصور. وقد نمى استخدام الرعوية كسِمة عرقية في الأعوام الأخيرة بحيث أصبح يشتمل على تداعيات طرق التطور الرعوي. فوفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن وصف الرعويين في إفريقيا بالجماعات الأصلية طالما أنهم يختلفون حضارياً عن بقية مواطني الدولة. ومما يترتب على ذلك التقبل المتنامي لمطالبة الجماعات الأصلية المتنقلة أو المرتحلة بحق المحافظة على ثقافاتهم المتنقلة وحق استخدام أراضي الرعي الخاصة بهم. وللعديد من هذه الجماعات يمثل مصطلح "رعوي" سِمة عرقية عوضاً عن وصف للمهنة، مما يعني أن الشخص قد يكون رعوياً دون أن يكون له أي صلة بالمواشي أو المراعي.

إمرأة رعوية من الماساي في كينياEd Barrow ©

وقد أشار المقرر الخاص حول وضع حقوق الإنسان والحريات الأساسية التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٧(٣٢/٤/A/HRC) إلى أن حماية حقوق الشعوب الرعوية يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الشعوب الأصلية في المستقبل. وأوصى بأن "تقوم مشاريع التنمية بالسماح للجماعات الأصلية –إن رغبت هذه الأخيرة- بالحفاظ على طرق حياتها وأن يتم تنمية الأراضي اللازمة للحفاظ على هذه الطرق بمشاركة هذه الجماعات".

رعويون إيرانيونCENESTA ©

وللاهتمام المتزايد الذي تحظى به حقوق الرعويين (والمسؤوليات التي تترتب على جميع المواطنين) أثر هام على التطور الرعوي. وقد شهد العقد المنصرم تحسناً في نجاح مشاريع التنمية الرعوية استناداً إلى مبادئ التمكين والمشاركة في معالجة التهميش. وترافق ذلك مع فهم أفضل لبيئات الأراضي الجافة بحيث لم يعد تمكين الرعويين يمثل العامل الوحيد لنجاح مبادرات التنمية.

تعريف التنقل الرعوي

يلاحظ أن التنقل سمة من سمات المجتمعات الرعوية, وفي الحقيقة التنقل استراتيجية ايجابية للاستفادة من التنوع في توزيع الموارد الطبيعية. وكثيراً ما اعتُبرت نظم تربية الماشية حسب الأسلوب الأميركي نمطاً مُناظِراً للرعوية في إفريقيا إلا أنها وفق التعريف المستخدم هنا فرعٌ من الرعوية يتصف بالملكية الخاصة أو التحكم الخاص بمعظم الأرض (وإنْ ليس بكُلها على وجه التأكيد) وبمحدودية تنقل القطعان (رغم وجود تنقلات موسمية كبيرة للمواشي في بعض مناطق الولايات المتحدة). وبالتالي فإن التنقل هو مجرد واحد من قواسم مشتركة عديدة بين النظم الرعوية تشمل استخدام الموارد المجتمعية (والخاصة) واستخدام سلالات أصلية من المواشي والاعتماد الكبير على رأس المال الاجتماعي.

رعويون هنود The LIFE Network ©

إنتجاع الأغنام في الجبال، شمال إسبانيا© Jesús Garzón

ثمة أنواع ودرجات عديدة من الرعوية المتنقلة والتي قد تختلف وفق الظروف البيئية أو المرحلة التي بلغتها الأسرة من دورة حياتها. على سبيل المثال قد يتخذ التنقل شكلاً شديد الانتظام عقب حدوث نمط موسمي، عابراً لممرات محددة تتخلل مناطق رعوية واضحة المعالم منذ قرون. وقد يكون أقل انتظاماً ينتهز هطول الأمطار وغالباً ما يختلف من عام لآخر. تنقل المواشي تكون مدفوعة بالبحث عن الموارد (كالسبخات الملحية الجافة أو المراعي الموسمية) أو الابتعاد عن الضغوط (الناجمة مثلاً عن أمراض وصراعات) أو الفرص الدورية (كالأسواق أو الأحداث السياسية)[٥] أو إدارة حالات عدم التأكد حول توفر المراعي. [٦]

كثيراً ما يستخدم مصطلح «مُرتحِل» لوصف الرعويين، إلا أنه يفسَّر أيضاً تفسيرات شتى حسب السياق الذي يستخدم فيه والأشخاص المعنيين، حيث يشير أحياناً إلى غياب أي شكل من أشكال المنزل الدائم

وأحياناً أخرى يكون مرادفاً لحركة المواشي الموسمية بين مناطق مختلفة للموارد (كما هو الحال في الانتقال أثناء موسم الأمطار أو الجفاف، أو بين المراعي الشتوية والصيفية، أو بين المناطق المرتفعة والمنخفضة) وهي ظاهرة يطلق عليها "الانتجاع". وتشير التعاريف المعجمية لكلمة مُرتحِل إلى التطواف، فهو -وفقاً لمعجم "كولِنز" للغة الانجليزية [٧] - الشخص الذي يتنقل باستمرار من مكان لآخر (المتجول)". وقد غدت الكلمة اليوم توحي بأنه ذلك الذي "ليس له مَسكن ثابت"، وفي حالات عديدة أخرى هو ذلك الذي "ليس له ممتلكات ثابتة". لذلك يتجنب العديد من الناس استخدام هذا المصطلح خاصة وأنه كان يستخدم سابقاً لتبرير تمليك الأراضي التي كان الرعويون يعتبرونها مناطقهم الخاصة.

المراعي والأراضي الجافة

ليس من السهل تعريف المراعي، فهي تتقاطع -بأشكال متعددة- مع نظم إيكولوجية أخرى (كالغابات) مما يجعل من الصعب معرفة نطاقها بدقة. وتشكل الأراضي الجافة العديدَ من المراعي، إلا أن المراعي المعتدلة والجبلية قد لا تصنف ضمن الأراضي الجافة رغم اشتراكها مع هذا النوع من الأراضي في خصائص كثيرة. عطفاً على ذلك فإن التقديرات حول نسبة المراعي من مجمل مساحة اليابسة تتراوح بين ١٨٪ و٨٠٪ وذلك تبعاً للتعريف المستخدم ومنهجية القياس. أما الأراضي الجافة فمع أنها لا تمثل كافة النظم الرعوية إلا أنها تبقى أسهل تعريفاً، وأفضل تعاريفها أنها المناطق التي ينخفض فيها -بدرجة محددة- معدل الهطول الكلي عن مجموع التبخر والنتح المحتمل.

٥. Niamir-Fuller 1999

٦. Krätli and Schareika 2010

٧. لاحظ أن الترجمة من لغة لأخرى غير دقيقة تماماً، فقد تشير الترجمة الحرفية لكلمة "مرتحِل" (مثلاً) إلى لغات أخرى إلى معنى مختلف.

٨. Lund 2007

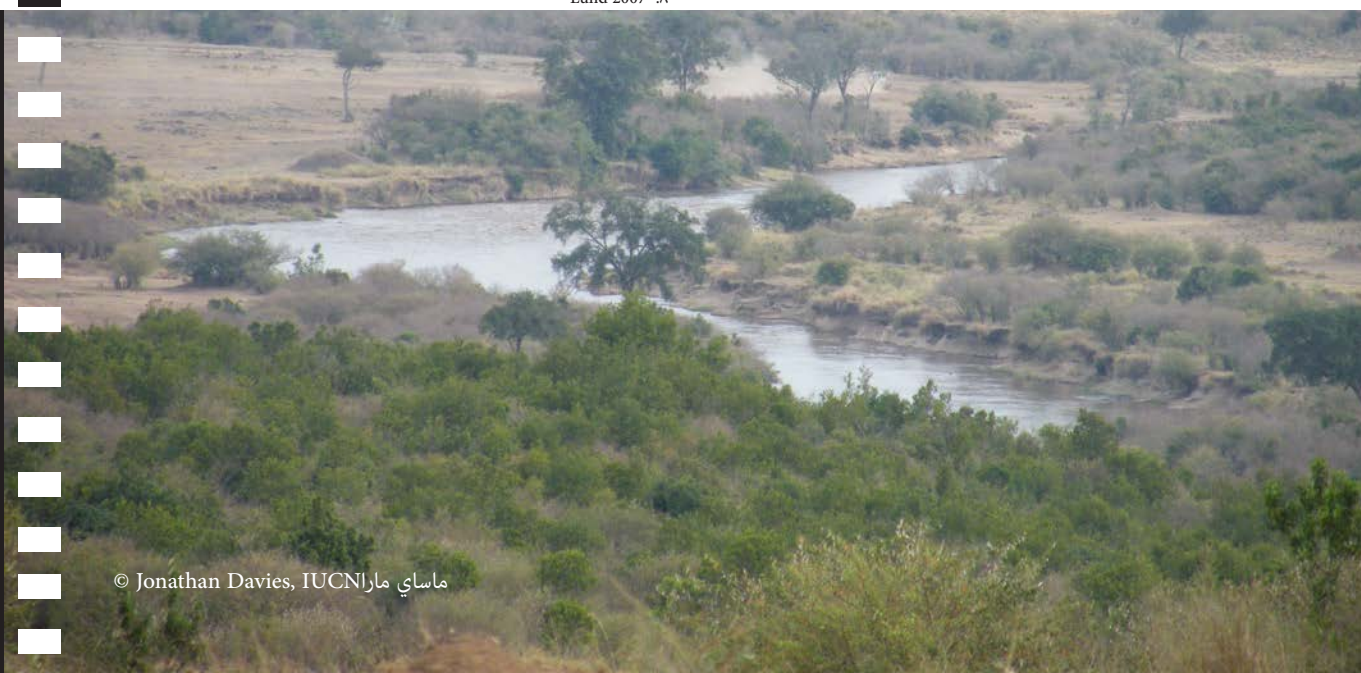
© Jonathan Davies, IUCN ماساي مارا

[٩] ويركز هذا الدليل بشكل أساسي على رعوية المناطق الجافة بسبب الخصائص المميِّزة لهذا النوع من الأراضي والسمات التي تفرضها على سبل العيش المحلية (القائمة على الرعوية) وسيادة الجفاف على أراضي الدول النامية.

تتسم الأراضي الجافة بدرجة كبيرة من عدم التأكد حول كميات وتوزيع الأمطار الهاطلة من عام لآخر. فالهطول غير المنتظم يؤدي إلى عدم إمكانية التوقع بما سيكون عليه النمو في المراعي والوصول إلى تلك المراعي. وبالإضافة إلى انخفاض معدل الهطول فإن غياب إمكانية التوقع هو السمة الأبرز للأراضي الجافة والتي تجعل الرعوية في الأراضي الجافة توصف بأنها نظام للتكيف مع حالة عدم التأكد هذه. ويتباين الإنتاج الرئيسي في المراعي (إنتاج الأعلاف على شكل أعشاب وأوراق الأشجار) تبايناً كبيراً من عام لآخر ومن موقع لآخر مما يجبر الرعويين على اتباع استراتيجية الإدارة الانتهازية، فيتنقلون إلى حيث توجد الموارد (وحينما تكون متوفرة) وتنويع أحجام قطعانهم ليكونوا قادرين على التكيف مع ما هو متاح من موارد على اختلاف الأعوام.

تتوفر في معظم مناطق الأراضي الجافة مساحات تتسم باستقرار نسبي أكبر من حيث وجود الموارد، وتكون هذه عادة على امتداد الأنهار حيث المياه متوفرة طوال العام أو بالقرب من مصادر المياه الدائمة. ولكن هذه المساحات لا تشكل سوى جزء صغير من المساحة الكلية المتوفرة، وغالباً ما يتخذها الرعويون احتياطياً يلجأون إليه عند نضوب الموارد الأخرى أو صعوبة الوصول إليها، وتعرف أحياناً بمحميات مواسم الجفاف. كما يشار أحياناً إلى هذه المحميات بـ "الجيوب الغنية بالموارد"، غير أن ذلك الوصف قد يكون مضللاً، حيث تتصف هذه المناطق عادة بارتفاع نسبة أمراض الحيوانات والتي قد تلحق ضرراً كبيراً بصحة الإنسان. كما أن النوعية الأجود من الكلأ ليست تلك الموجودة في هذه المحميات حيث المياه متوفر طوال العام بل في المناطق الأقل مياهً حيث تسود الأعشاب السنوية وحيث يكون موسم نمو النباتات قصيراً مما يستدعي جعل نثر البروتين النباتي (على شكل بذار) أولوية. وعند هطول الأمطار فإنه يشجِّع على زراعة الكلأ في هذه المناطق الجافة بل و تزيد من كمية المياه السطحية (مؤقتاً) والتي تمكن الرعويين –لفترات زمنية قصيرة- من الحصول على أعلاف عالية الجودة. لذلك ليس غريباً أن تتكاثر الأعشاب المنزلية والبرية في المناطق الأقل مياهً. المناطق الجافة حساسة للتغير في المناخ الموضعي، [١٠] لذلك غالباً ما أدت جهود توفير مصادر مياه دائمة لهذه المناطق إلى تدهور الاراضي , اذا لم توجد عملية ادارة لعدد الحيوانات وفترة التواجد في المنطقة.

إطار ١: ديناميكيات المراعي [١١]

في السنوات الأخيرة سيطرت نظرية التسلسل الإيكولوجي[١٢] على فهم حالة المراعي، وهي تشير إلى التغيرات الحتمية والمتوقعة في النظام الإيكولوجي والتي تؤدي في النهاية إلى وضع مستقر أو إلى ذروة نباتية. ويمكن إعاقة هذا التسلسل أو المحافظة عليه من خلال عوامل خارجية كالإدارة البشرية، كما يمكن الحفاظ على حالات الإنبات غير المكتمل من خلال الإدارة الملائمة، ولكن بتغييب الإدارة تعود البيئة للاتجاه بثبات نحو الذروة.

لكن منذ أوائل تسعينات القرن الماضي تحدى إيكولوجيو المراعي هذه النظرية باعتبارها غير كافية لوصف النطاق الواسع للديناميكيات النباتية خاصة في الأراضي الجافة. وعلى وجه التحديد تحدى العلماء الافتراضات بأن ديناميكيات نبات الأراضي الجافة مستمرة وقابلة للتغيير وأن أثر الرعي أكثر أهمية من الأحداث الطبيعية (كالجفاف والفيضانات والحرائق) وأن مجتمعات النبات في منطقة ما ذات تركيب مجتمعي واحد ثابت.

لذلك طُرحت نظريات بديلة لشرح ديناميكيات نبات الأراضي الجافة تشمل النماذج الثابتة والمتحولة والديناميكيات غير المتوازنة. وكما يظهر من الاسم يوحي "الثبات" و"التحول" بأن النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة يمكن أن توجد في حالات ثابتة مختلفة حيث تبقى مستقرة لحين وقوع حدث خارجي (كالحرائق أو الرعي الجائر) والذي يطلق بدوره تحولاً إلى وضع ثابت جديد. أما نظريات عدم التوازن فتفترض أن النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة في حالة حركة مستمرة بسبب التنوع المناخي الشديد ولا تصل إلى حالة ذروة (أو توازن) واضحة.

ماذا يعني ذلك في الواقع العملي؟

تقليدياً تبنَّت إدارة المراعي مفهوم " الحمولة الرعوية" لتحديد معدل قدرة الأرض على توفير موارد للحيوانات. وتتحدى منهجيات عدم التوازن هذا المفهوم استناداً إلى أمرين: ١) نتيجة لما تتسم به المراعي من صعوبة كبيرة في التنبؤ فإن الحمولة الرعوية قد تكون متأرجحة باستمرار مما يجعل وضع وتطبيق معدلات ثابتة لقدرة الأرض على توفير موارد للحيوانات أمراً لا جدوى منه بل وربما يكون ضاراً. ٢) بالمقارنة مع أثر الصدمات المناخية القوية على حالة المراعي فإن أثر الرعي الجائر قد يكون محدوداً للغاية. كما ينتج عن الطبيعة الديناميكية للمراعي التحدي المتمثل في التحديد الدقيق لسلامة المراعي ورصد ذلك، وثمة حالات عديدة تم فيها تشخيص تدهور المراعي (أو التنبؤ بذلك) في حين كانت تلك المراعي سليمة.

٩. http://archive.wri.org/newsroom/wrifeatures_text.cfm?ContentID=722

١٠. Millenium Ecosystem Assessment 2005

١١. من المصادر الرئيسية حول هذا الموضوع المعقد, Behnke et al. 1993, Vetter 2005, Briske et al. 2008

١٢. Clements 1916

دعم سبل العيش الرعوية

يقدم هذا القسم عناصر إطار سبل العيش المرتبطةً بالعملية الرعوية، ويدعم ذلك بحالات دراسية –حيثما كان ذلك ممكناً- وبروابط لمراجع إلكترونية مفيدة للراغب بالاطلاع على مزيد من البحث والتحليل. يبدأ القسم بـ: ١) مناقشة مخرجات وأهداف سبل العيش الرعوية؛ ٢) مناقشة السياق الذي يجري فيه اتباع سبل العيش الرعوية؛ ٣) تقديم أصول سبل العيش الرعوية؛ ٤) النظر في الاستراتيجيات المختلفة لسبل العيش التي يستخدمها الرعويون؛ ٥) التطرق إلى بعض العوامل التي تحكم عملية الوصول إلى الموارد واستراتيجيات سبل العيش.

مخرجات وأهداف سبل العيش الرعوية

كثيراً ما يتم إغفال أحد أهم عناصر سبل العيش وهو غايات سبل العيش. وكثيراً أيضاً ما يأتي مخططو التنمية بافتراضات حول أولويات وأهداف الناس الذين يعملون معهم مما يقود إلى نهج يركز على أهمية العِرق. وكثيراً ما يكون هذا هو الحال عند العمل مع الرعويين

إطار ٢: القيمة الاقتصادية الكلية للعملية الرعوية [١٣]

من الضروري لفهم أهداف وتطلعات الرعويين تذكُّر تنوع القيم الناجمة عن نظامهم الإنتاجي. في شتى أرجاء العالم لا تُعطى النظم الرعوية قيمتها الحقيقية من قبل مخططي التنمية، وكثيراً ما يتم الترويج لتغييرات في استخدام الأراضي تكون ذات تكاليف تفوق الفوائد. ويشجَّع الرعويون على إنتاج أو حماية قيم مباشرة كالحليب واللحوم والأصواف والجلود والعمالة والنقل وقيم غير مباشرة كالمدخلات الزراعية أو السياحة والخدمات البيئية والثقافية وإدارة المخاطر. ومع صعوبة قياس العديد من هذه القيم إلا أن فقدانها يكون ملموساً على شكل تكاليف حقيقية من قبل أناس عديدين داخل وخارج النظام الرعوي. وتؤدي مقارنة الرعوية بنظم إنتاج أخرى على أساس مجموعة محدودة من القيم إلى إغفال القيمة الحقيقية للرعوية واتخاذ قرارات غير صائبة.

منتجات ألبان من موريتانيا Tiviski ©

خيوط من صوف الألبكة في بيرو CECOALP ©

© Jonathan Davies, IUCN اللالوب، أثيوبيا

ويتبين عند إجراء تقييمات دقيقة أن الرعوية تساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول النامية (مثلاً بنسبة بلغت ٢٠٪ في قرغيزستان و٣٠٪ في منغوليا و٥,٨٪ في أوغندا و١٠٪ في مالي). في تلك الدول ليس ثمة شكل أفضل من الرعوية لاستغلال إنتاجية الأراضي الجافة أو توفير الموارد لأعداد السكان الكبيرة هناك. ومع ذلك فإن جعل السياسات والخطط تقوم فقط على مساهمة الرعوية في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون مضللاً حيث أنه ينطوي على إغفال قيم رعوية مهمة لا يتم عادة مراعاتها ضمن الحسابات القومية. فهناك قيم بيئية هامة للرعوية تشمل:

- المحافظة على الدورة المائية والتنظيم المائي والمعالجة المائية.
- تنحية الكربون.
- المحافظة على التنوع الحيوي والعمليات الإيكولوجية.
- المحافظة على التربة وتركيبها.
- التشجيع على نمو الكلأ.
- تقليل المخاطر الطبيعية كالحرائق.

وهناك أوجه نقص رئيسية في الأبحاث والبيانات الأمر الذي يصعِّب من التخطيط الفعال مما يقتضي الاستثمار بشكل أكبر لسد هذه الفجوات من أجل توفير معلومات متكاملة لصناع القرار. ويصعُب قياس أثر العديد من هذه القيم (أو أثر إغفالها) على النظام. من أمثلة ذلك عندما يؤدي تحويل موئل معين لزراعة المحاصيل إلى فقدان الكلأ الموسمي اللازم للحياة البرية والمواشي ويكون تأثير ذلك ملموساً في مساحات شاسعة.

١٣. IUCN 2008a

حيث يُساء فهم مواقف وسلوكيات الرعويين تجاه المخاطر. مثلاً أخفقت أحياناً استراتيجيات تخفيض الفقر حينما لم تعطِ الأهمية الكافية للاستثمار في المؤسسات الاجتماعية كوسيلة لتقليل درجة عدم الدقة أو كوسيلة لضمان حد أدنى من سبل العيش في أشد الأحوال جفافاً.

لا يقترح هذا القسمُ أهدافاً لسبل العيش الرعوية –حيث تختلف الأهداف باختلاف الرعويين- لكنة يسلط الضوء على قضيتين غير واضحتين تماماً للعديد من الرعويين. فحيثما أصبحت التنمية الرعوية المستدامة أولوية كان ذلك قائماً على منهجيات التمكين التي تعطي الرعويين الحق باتخاذ القرار النهائي حول مدى ملاءمة التطور لأهدافهم وتطلعاتهم. وقد أخذ يتنامى نزوعٌ للقيام بإجراء تمارين لتشكيل رؤى واضحة بمشاركة الرعويين لمساعدتهم على التطلع إلى ما هو أبعد من التحديات المباشرة لسبل عيشهم وتطوير خطط تقودهم إلى أهداف تنموية أكثر طموحاً.

إطار ٤: نظم الإنذار المبكر[١٦]

يرتفع معدل عدم اليقين المناخي والمخاطر المرتبطة به في المناطق الرعوية وقد دفع ذلك للقيام بجهود لتطوير نظم للإنذار المبكر الخاصة بالضغوط أو الكوارث الوشيكة كالصدمات المناخية وأمراض المواشي.[١٧] ولا يمكن تجنب موجات الجفاف وإنما يمكن التخفيف من آثارها خاصة بدعم الرعويين للتخطيط المستقبلي في التعامل مع الجفاف الوشيك. وتتيح نظم الإنذار المبكر الفعالة التحري المبكر للضغوط التي ستتعرض لها سبل العيش قبل أن تهدد حياة الناس مع أن التأثير يعتمد على كيفية استخدام نظم الإنذار هذه والتجاوب معها. إلا أنه حتى اليوم لم تكن أنظمة الإنذار المبكر دائماً فعالة، حيث تقدم أحياناً النوع الخاطئ من المعلومات أو تقدمها في وقت غير مناسب مما لا يتيح الاستجابة الفعالة.

ومن شأن قياس الهطول المطري ونوعية إنتاج العلف وموارد المياه توفير تحذيرات مبكرة، ولكن قياس هذه المؤشرات ينبغي أن يقترن برصد بعض الاستحقاقات كأسواق الحبوب والمواشي وحقوق الوصول إلى المياه والأعلاف أو الوصول إلى موارد دخل بديلة. وقد تؤدي الصدمات المناخية (تحديداً) إلى تباين في القيم حيث تهبط قيمة المواشي في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الحبوب مما يؤدي إلى تبدل في الشروط التجارية.[١٨]

وتعتمد فعالية الإنذار المبكر والاستجابة له على المؤسسات المسؤولة ومدى ارتباطها الفعلي مع الرعويين لغاية الرصد والتواصل الفعالين. وكي يكون الإنذار والاستجابة له مفيدين يجب أن يجريا في إطار العملية الأوسع لإدارة دورة الجفاف أو تقليل مخاطر الكوارث أو المنهجيات المشابهة في مجال تقوية القدرات التكيفية والحقوق. وتتطلب تقوية القدرات التكيفية وعياً بآثار التهديدات ومعرفة بخيارات الاستجابة الفعالة للخطر ووسائل تطبيق الإستراتيجية المختارة والحرية والحق باتباع مسار معين من العمل.[١٩]

إطار ٣: الرعوية عالية الموثوقية

تتعلق الاقتصاديات عالية الموثوقية عادة بإدارة المفاعلات النووية ونظم التحكم بالحركة الجوية ووحدات العناية المركزة. كذلك فإن المؤسسات ذات الموثوقية العالية هي تلك الناجحة في تجنب الحوادث والإخفاقات في بيئة يُتوقع فيها وقوع حوادث بسبب وجود عوامل خطر وتعقيدات. ولوصف النظم الرعوية يَستخدم (Roe et al., 1998) اقتصاديات المؤسسات عالية الموثوقية، لأنه لا يمكن ببساطة قبول وجود الخطر في النظم الرعوية نظير الربح المتوقع، فتكاليف حدوث إخفاق ليست مجرد أمر إضافي بل هي كارثية.

إدارة المخاطر

وُصفت الرعوية أحياناً بأنها نظام لتجنب المخاطر وذلك بهروب الرعويين من واقعة مناخية تلو الأخرى. لكن هذا الوصف غير دقيق، فعلى العكس من ذلك يمكن اعتبار الرعوية نظاماً مبادراً في إدارة المخاطر. فالعديد من الرعويين يسعون لتثبيت موثوقيتهم في ظل بيئات شديدة المخاطر، فيقبلون التبدل في مدخلات الإنتاج ويعدلون النظم التي يتبعونها في الرعي ونظمهم الاجتماعية.[١٤]

وفي مثل هذه البيئات الجافة من عدم التأكد فقد تأرجحَ حجم وعدد المجترات الصغيرة[١٥] في الثروة الحيوانية على نحو كبير خاصة حيثما لا تزال السلالات الأصلية موجودة. وقد يكون لمثل هذا التبدل فوائد

إطار ٥: مساعدة الرعويين على تحسين إدارتهم للموارد الطبيعية

يُعتبر "لاندكير" [٢٠] نهجاً مجتمعياً لتحسين نظم الإنتاج الزراعي ومعالجة القضايا البيئية وحماية الموارد الطبيعية، نشأ في أستراليا في ثمانينات القرن العشرين. ويقوم هذا النهج على مفاهيم وممارسات أفراد المجتمع ومنح وقتهم وجهودهم للتعرف عن كثب على إدارة الأرض والتخطيط لذلك وتطبيقه. و«لاندكير» هو شراكة بين المجتمعات والحكومة، مدعومة بالعلماء وتتبنى نهجاً تعاونياً لإدارة الموارد الطبيعية. وقد تبنت دولٌ أخرى «لاندكير» كجنوب إفريقيا، واستُخدم النهج لمعالجة ليس فقط المشكلات البيئية بل أيضاً القضايا الاجتماعية والتعليمية في المجتمعات الريفية.

---

١٤. Roe et al. 1998

١٥. معدل الذ يادة قدر بواسطة (Dahl and Hjort 1976) ب (1.5 %) في السنة للأبل و (3.4 %) للأبقار وبمستوى أعلي للضان (18%) وللماعز (33%) . معدلات الذ يادة المختلفة بين الحيوانات المختلفة هي السبب وراء الاعتبارت المختلفة لتقدير ثروة الاسرة.

١٦. Sommer 1998

١٧. http://www.fews.net/Pages/default.aspx; http://www.drought.unl.edu/; http://www.ifad.org/lrkm/range/drought.htm; http://na.unep.net/geas/docs/Early_Warning_System_Report.pdf

١٨. Davies 2006

١٩. IUCN 2010

٢٠. www.landcareonline.com

إطار ٦: حماية التنوع الحيوي من قبل الرعويين

تؤدي خاصية عدم التأكد التي تَسِمُ إنتاجية نباتات المراعي إلى جعل الرعوية تعتمد تحديداً على التنوع الحيوي، حيث يوفر تنوعٌ نباتي أكبر ضمانةً أعظم لوجود الأعلاف في أحوال مناخية ومواسم مختلفة. وتتعزز قدرة النظام الإيكولوجي للرعي على التكيف بوجود تنوع حيوي أوسع نطاقاً. كما تم التوثق من فوائد الرعوية للحياة البرية مثل أنواع الطرائد صعبة الاصطياد في إفريقيا أو الطيور التي تقتات على الجِّيف في أوروبا، [٢٢] وساهمت الفوائد الاقتصادية المتصلة مباشرة بذلك في إحداث تغيير في بُنية مناطق الحماية (أنظر إطار ٢٥).

فيلة، أحد الأنواع الكبيرة التي يتم اصطيادها © Norah Ngeny, WISP-IUCN والموجودة في الأراضي الجافة بإفريقيا. كينا، كينيا

وتم التوثق أيضاً من تأثيرات أقل وضوحاً للرعوية على التنوع الحيوي في النباتات والحشرات والذي يعتبر من أفضل المؤشرات الحيوية على سلامة النظام الإيكولوجي. وقد استُنتجت هذه التأثيرات من أزمات التنوع الحيوي التي تلت هَجر الأراضي التي كانت تقليدياً مناطقاً للرعي. [٢٣] وقد حلت العواشِب (أي الحيوانات التي تقتات على الأعشاب) الداجنة محل العواشب البرية من خلال العديد من العمليات الإيكولوجية قبل قرون عديدة، وسيؤدي اختفاؤها إلى زحف الشجيرات وسيطرتها وبالتالي فقدان التنوع الحيوي. ويعتبر التنقل الموسمي (الانتجاع) أمراً مهماً هنا بما يتيحه من استخدام مناطق هامشية والسماح برعي دوري مكثف لأنواع نباتية مفضلة بعينها. ويمثل الانتجاع أداة فعالة في نشر النباتات والحشرات، [٢٤] كما تبيَّن أن مسارات حركة المواشي تدعم التنوع الحيوي بدرجة أكبر من الموائل التي تعبُرها هذه الحيوانات أثناء تنقلها. [٢٥]

بالنظر إلى التغير الشديد في إنتاجية المراعي الأساسية، فكثيراً ما أدى الحرص على تثبيت حجم القطيع إلى عواقب بيئية مدمرة والى غياب الاستدامة الاقتصادية.

وعوضاً عن الحرص على تحقيق الثبات يستثمر العديد من الرعويين ثرواتهم في رأس المال الاجتماعي مركزين على مواسم الدخل الجيد لتأمينهم على المدى البعيد للإيفاء بالتزاماتهم خلال الأوقات الصعبة. وتمثل هذه النظم صعوبة بالغة في الفهم والدعم الواضح من قبل مخططي التنمية. ومع ذلك يشكل رأس المال الاجتماعي قاعدة للعديد من النظم الرعوية، وقد ساءَ العديدَ من مخططي المعونات الطارئة أو التنموية اكتشافُ أن الرعويين يستجيبون بوَهبِ ما يملكونه لآخرين من مجتمعهم. وقد يعكس هذا السلوك التقايضية بين الفقر وسهولة التأثر حيث ينزع الرعويون إلى تقليل سهولة تأثرهم (من خلال الاستثمار في التأمين الاجتماعي) حتى عندما يعني ذلك لهم فقراً أكبر أو دخلاً أقل على المدى القصير.

إطار ٧: دعم المؤسسات الرعوية التقليدية لتحسين إنتاجية المراعي [٢٦]

عملت "هيئة إنقاذ الطفولة" (Save the Children) و"هيئة إنقاذ الساحل" (SoS Sahel) مع مجتمعات "آرسي" و"بورينا" و"غوجي" في منطقة "لِبن" بأثيوبيا منذ عام ١٩٩٩. وقد استخدمت المنهجيات التشاركية بالتعاون مع مؤسسات تقليدية بهدف رسم خرائط للموارد وتطوير خطط عمل مجتمعية مما أدى إلى تحسينات في الموارد المائية وإزالة مرافق خاصة غير ملائمة وإعادة افتتاح طرق سابقة للمواشي ومَراعِ وتحسين استخدام الحرائق في التحكم بانتشار النباتات الخشبية وإصلاح المراعي المجتمعية المتدهورة وزيادة إمكانية الانتقال لأكثر من ١٦٠,٠٠٠ رأس ماشية إلى مناطق سابقة للرعي خلال الموسم الرطب مما يؤدي إلى إراحة مناطق الرعي الجافة ومواقع المياه.

من خلال هذا العمل استأنفت مجالس كبار السن (jaarsa dheeda) اجتماعاتها الشهرية بعد توقف طويل، حيث أدى ذلك إلى تغيرات كبيرة في إدارة القطعان (كزيادة تنقلها) الأمر الذي نجم عنه تحسين إنتاجية المراعي.

وقد حضر اجتماعات كبار السن مسؤولون حكوميون محليون وأشخاص كبار السن من مناطق رعوية أخرى، كما تم نشر هذه الجهود في مناطق مجاورة مثل "أريرو" في إقليم "أوروميا" و"دولّو آدو" و"دولّو بيه" و"فِلتو" في إقليم "صوماليّ".

يقدِّم العمل الذي تم في إثيوبيا من قبل "هيئة إنقاذ الطفولة" و"هيئة إنقاذ الساحل" عدداً من الدروس الهامة:

١. يمكن إعادة بث النشاط في المؤسسات الرعوية التقليدية والاستفادة من معرفتها بالمراعي للغايات التنموية.
٢. القادة التقليديون قادرون على الدفاع مجدداً عن الحقوق التقليدية والموارد الطبيعية والتوسط بالنزاعات.
٣. بوجود مساعدة مناسبة تستطيع الحكومة المحلية التشارك البَناء مع القادة التقليديين.

٢١. Vavra 2005

٢٢. Marinković and Karadzić.1999, Olea and Mateo-Tomás 2009

٢٤. Fischer et al 1996, Manzano and Malo 2006

٢٥. Azcárate et al 2010, Robleño et al 2011

٢٦. Wagkari 2009

سبل الحياة المستدامة

كثيراً ما تكون توجهات الرعويين بخصوص إدارة الموارد الطبيعية ذات جذور ثقافية راسخة، وثمة قواعد تحدد الموارد التي يمكن استخدامها ومتى ومن قِبل مَن. على سبيل المثال كثيراً ما تتمتع الأشجار بحماية جيدة في التقاليد الرعوية، أحياناً لقيمتها الاقتصادية (بما توفره من ظل وعلف وغذاء ودواء.. إلخ) وأحياناً أخرى دون سبب اقتصادي مفهوم. وسواءً تعلق الأمر بمرعى أو غابة أو مياه أو تنوع اجتماعي فمن الواضح أن العديد من الرعويين يقدرون بيئتهم الطبيعية تقديراً كبيراً ويرغبون بحمايتها وإدارتها باستدامة.

ليست المراعي في الغالب تلك الحياة البرية الطبيعية كما يتم تصويرها، بل تشكَّلَ معظمُها خلال قرون من إدارة الرعويين لها باستخدام المواشي والحرائق كأدوات رئيسية للتحكم ببُنية الأنواع الحية والحفاظ على إنتاجيتها. وقد تكون هذه الاستراتيجيات الإدارية قد أصبحت عنصراً أساسياً في حماية التنوع الحيوي في بعض الحالات أو على الأقل في حماية بعض أوجه التنوع الحيوي الفريدة من نوعها.

لكن القدرة على إدارة الاستدامة البيئية بالنسبة للعديد من الرعويين تعتمد على قدرة مؤسساتهم على وضع وإنفاذ قواعد ومعاقبة من ينتهكها. وقد أضعِفت هذه المؤسسات في بلدان عديدة بل وألغيت في بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق المشتملة على مراعي مما ينذر بتهديد كبير للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وكافح العديد من الرعويين للتكيف مع التغيرات السريعة وواسعة النطاق في مجال الحوكمة المحلية مما أدى للإضرار ببيئتهم. وكثيراً ما تعتبر المحافظة على نظم الحوكمة هذه أو إعادة بنائها (الأمر الذي يتعدى نطاق إدارة الموارد الطبيعية بكثير) هدفاً هاماً من أهداف سبل عيش الرعويين، هدفاً يمكن تفضيله على أهداف سبل العيش كما يراها العاملون في التنمية ممن لا ينتمون للمجتمعات غير الرعوية.

سياق سبل العيش

يقصد بالسياق هنا الاتجاهات والصدمات التي تميز النظام الرعوي والتي قد ينفرد بها هذا النظام أو يشترك فيها مع نظم أخرى. على سبيل المثال يؤثر التغير المناخي على معظم الناس، ولكن لأن الرعويين يتواجدون في مناطق هامشية مناخياً فهم عُرضة لمواجهة تحديات وفرص لا يواجهها غيرهم. وفي حالة التغير المناخي قد تتمثل التحديات في صدمات مناخية أكثر حدة كالعواصف الثلجية والجفاف، بيد أنه ثمة فرص تبرز أيضاً مثلاً عندما تصبح الموارد الرعوية موضع رغبة أقل من قبل المزارعين المجاورين أو حيثما تمثل الرعوية أسلوباً أفضل للتكيف مع عدم التأكد.

إطار ٨: إدارة التغير المناخي والتخفيف من آثاره عبر الرعوية [٢٧]

"يعتبر الرعويون المتنقلون من الفئات الأكثر تعرضاً لمخاطر التغيرات المناخية، ولكنهم بذات الوقت من الفئات الأكثر إمكانية للتكيف مع هذه التغيرات وقد يمثلون أيضاً أحد أكبر الآمال للتقليل من آثارها.

يمكن تفسير سهولة التأثر بالتغير المناخي في بعض البيئات الرعوية بالمحدِّدات التي تتصف بها استراتيجيات التكيف الرعوي المجربة والمختبَرة. ويواجه التكيف الرعوي عدداً كبيراً من التحديات لا يمثل التغير المناخي سوى إحداها، وهو فعلاً يبدو غير مهم للعديد من الرعويين الذين يواجهون تهميشاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً كبيراً. وقد يؤدي تخفيف هذه الضغوط إلى إتاحة المجال لاستراتيجيات التكيف الرعوية كي تمكن الرعويين من إدارة التغير المناخي على نحو أفضل مما يقوم به العديد من السكان الريفيين الآخرين.

القدرة على التكيف هي بطبيعتها من خصائص الرعوية، وينبغي للتنمية الرعوية المستدامة أن تكون قائمةً على الإدراك بأن تلك القدرة هي ما يجعل الرعوية تعمل. لذلك ينبغي أن تكون استعادة وتعزيز القدرات التكيفية أمراً أساسياً في الخطط التنموية. وقد توفر مرونة وحركية وعدم كثافة استخدام الموارد الطبيعية من قبل الرعوية ضماناً لسبل العيش في البيئات التي لا تصلح للإنتاجية المستقرة."

ومن التحديات الأخرى المهمة خاصة في إفريقيا النمو السكاني على الرغم من أن فهم هذه القضية ذات البعد العاطفي يعيقه نقص كبير في البيانات حول معظم الأقاليم الرعوية. وتفيد البيانات من شمال كينيا بتضاعف عدد السكان لأربع مرات في الأربعين عاماً الماضية في حين تراجع الهطول المطري قليلاً، أما أعداد المواشي الآن فهي نوعاً ما مقاربة لأعدادها في ذلك الوقت (رغم التنوع الكبير من عام لآخر). وبصرف النظر عن الجدل الدائر حول عدم الاستدامة في ما وصل إليه النمو السكاني من مستويات، والذي لا يمكن حسمه بدون الحصول على معلومات كثيرة، فمما لا شك فيه أن لهذا النمو السكاني آثار على طرق تأمين الرعويين لسبل عيشهم.

وللتغيرات في المواقف تجاه التنمية كزيادة الاهتمام بإرساء الديموقراطية ومراعاة حقوق الإنسان أثر إيجابي على العديد من الرعويين. فمنهجيات التنمية الآن تضاعف تركيزها على تنمية الناس بشكل أكبر من تنمية قواعدهم الإنتاجية، مما يؤدي إلى نتيجة مزدوجة تتمثل في تنمية إنتاجية أكثر شمولية وتمكين أوسع نطاقاً للمجتمعات كي تشارك الحكومة في وضع السياسات والخطط. وذلك يؤدي إلى ضمان أكبر للحقوق في الأراضي ودعم للتنقل والحيازات المجتمعية وتصميم حلول تناسب الاحتياجات الخاصة بالرعويين. ولكن هذا التغيير بطيء بل شبه معدوم في بعض الدول.
تعتبر عولمة الأسواق من التوجهات الأخرى الهامة فهو يؤثر في سبل العيش الرعوية، مع أنه كما الحال في التغير المناخي يستطيع الرعويون الاستفادة من ذلك إلا إن تمت المحافظة على الوضع القائم. بعبارة

٢٧. Davies and Nori 20

إطار ٩: تعريف الجفاف [٢٨]

كثيراً ما يساء فهم الجفاف وأسبابه حيث ينظر إليها كأحداث مناخية ينبغي على الرعويين السيطرة عليها، لذلك من الضروري التفريق بين الأنواع المختلفة من الجفاف. في كثير من المراعي أدى سوء الإدارة والقيود على التنقل الرعوي وعدم إعطاء الأهمية الكافية لحوكمة الموارد الطبيعية إلى تدهور الأراضي الأمر الذي يخفض من فعالية الهطول المطري. فالأمطار تهطل ثم تضيع عوضاً عن النفاذ في التربة. لذلك يزداد خطر الجفاف بالنسبة للرعويين حتى عندما يكون معدل الأمطار جيداً (أو في تحسن)، وبنفس تلك السنة (ذات المطر العميم) قد يتعرض الرعويون لخطر السيول. وتشيع هذه الظاهرة في مناطق الصومال شرق إفريقيا.

الجفاف الجوي

يعرَّف الجفاف الجوي عادة بناءً على درجة الجفاف (مقارنة بالمقدار «الطبيعي» أو المتوسط) ومدته. وينبغي أن يكون تعريف الجفاف الجوي مرتبطاً بالإقليم المعني حيث أن الظروف الجوية التي تؤدي إلى نقص في الهطول شديدة التباين من إقليم لآخر.

الجفاف الزراعي

يربط الجفاف الزراعي بين خصائص متنوعة للجفاف الجوي (أو المائي) والتأثيرات الزراعية لذلك، مركزاً على نقص الهطول والاختلافات بين التبخر والنتح الفعلي والممكن والنقص في مياه التربة وانخفاض مستويات المياه الجوفية. وينبغي للتعريف الوافي للجفاف الزراعي أن يأخذ بعين الاعتبار التنوع في مِطواعية المحاصيل خلال مختلف مراحل تطور المحصول منذ الظهور وحتى النضوج.

الجفاف المائي

يرتبط الجفاف المائي بآثار مُدد هطول الأمطار على المياه السطحية أو تحت السطحية (كالجداول والمستجمعات المائية والبحيرات والمياه الجوفية). وكثيراً ما يُعرف معدل وشدة الجفاف المائي قياساً بالمسقط المائي أو الحوض النهري. ومع أن كافة أنواع الجفاف تنجم عن ضعف الهطول المطري إلا أن الهيدرولوجيين مهتمون أساساً بكيفية تفاعل ذلك الضعف مع النظام المائي. وتؤثر عوامل عديدة مثل التغيرات في استخدام الأراضي (كإزالة الأشجار) وتدهور الأراضي وإنشاء السدود في الخصائص المائية للحوض.

الجفاف الاجتماعي-الاقتصادي

تجمع التعاريف الاجتماعية-الاقتصادية للجفاف بين التزويد والطلب لبعض السلع الاقتصادية وعناصر من الجفاف الجوي والجفاف المائي والجفاف الزراعي. ويعتمد وقوعه على العمليات الزمانية والمكانية للتزويد والطلب للتعرف على أنواع الجفاف وتصنيفها. يحدث الجفاف الاجتماعي-الاقتصادي عندما يفوق الطلب على سلعة اقتصادية إمكانية تزويد هذه السلعة نتيجة لنقص في التزويد المائي المرتبط بعوامل جوية.

أخرى بمقدور الرعويين استثمار ازدهار الأسواق العالمية للحليب واللحوم والوصول المتزايد لهذه الأسواق، ولكنهم عادة يفتقرون للقدرة على الاستثمار والدعم اللازمَيْن لاقتناص تلك الفرص.

إضافة إلى هذه التوجهات السائدة، كثيراً ما يتعرض العديد من الرعويين لصدمات في سبل عيشهم قد تكون عرضية أو دورية مثل الأحداث المناخية الشديدة أو قد تكون ذات انتشار سريع كالنزاعات والأمراض. ويعتبر فهم هذه الصدمات أمراً في غاية الأهمية لفهم الرعوية حيث أن بعض هذه "الصدمات" جزء أساسي من البيئة التي تسعى الرعوية للتكيف معها. مثلاً في الأراضي الجافة الحارة (كإفريقيا) قد يكون الجفاف أمراً شائعاً، ولكن مع ذلك من السهل تقديمه بما يخالف حقيقته. فمثل تلك المناطق تشهد المواسم الحارة كل عام مما يستدعي فهم هذا الوضع الطبيعي قبل محاولة التعرف على الانحرافات عن القاعدة.

الطبيعة المتغيرة للرعوية

تعني القابلية المتأصلة لدى الرعويين على التكيف أن أسلوب حياتهم واقتصادهم وثقافتهم (كأي ثقافة) في حالة تغير مستمر. ورغم أن هذا الدليل يوصي بإصلاح النظم التقليدية لإدارة وحوكمة وإنتاج الأرض إلا أنه من غير المرغوب أو الممكن العودة إلى زمن سابق متخيَّل. فالرعوية تغيرت وستستمر في التغير تبعاً لما يقع عليها من تأثير القوى الخارجية والداخلية. ومع أن مثل هذه التغيرات كثيراً ما تمثل الحل الأمثل لمؤثرٍ معين إلا أنها قد لا تكون دائماً مرغوبة لاستدامة النظام على المدى الطويل.

ومن أمثلة ما هو غير مرغوب من التغيرات التي تتم استجابة لمؤثر ما الزيادة الكبيرة في أعداد المواشي الموجودة في المراعي والتي تحدث استجابة للمعونات الموجهة لزيادة الإنتاج في مناطق مثل أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا. وقد ترافق ذلك في دول مثل الأردن والجزائر مع انخفاض في تنقل المواشي والاستقرار قرب الأسواق مما أوجد نظاماً للإنتاج المكثف يقوم على الأمر الواقع ويستنزف المراعي ويعتمد بشكل رئيسي على الأغذية المشتراة. [٢٩] وفي الواقع فإن «مأساة المشاعات» –

٢٨. المركز الوطني للتخفيف من آثار الجفاف، جامعة نبراسكا – لنكولن
http://drought.unl.edu/whatis/concept.htm

٢٩. Davies and Hatfield 2008

عمالة مستأجرة في نيكوين، الأرجنتين© Gabriel Palmilli

حيث يستنزف المستخدِمون الأفراد الموارد المتاحة للجميع دون مراعاة العواقب- يمكن اعتبارها نتيجة منطقية لوضع غير مرغوب فيه.

لا يمكن تجنب العديد من التغيرات في النظم الرعوية بل كثيراً ما تكون مرغوبة أو أنها نتيجة لتغير آخر مرغوب. مثلاً لزيادة التحاق أبناء العائلات الرعوية بالمدارس نتائج إيجابية على المدى الطويل، ولكن ذلك على المدى القصير يؤدي إلى نقص في اليد العاملة وعلى المدى الطويل يؤدي عادة إلى هَجر الاقتصاد الرعوي. وبينما تتطور الدول وتتجه نحو الصناعة يبرز التحدي المتمثل في نقص العمالة في المناطق الرعوية كأحد أهم بواعث التغير. [٣٠] ولكن في الدول النامية يمثل فائض العمالة تحدياً في حين تزداد أعداد تاركي الرعوية وأعداد العائلات المعدَمة غير القادرة على ترك الاقتصاد الرعوي ولكنها في ظل الافتقار للماشية لا تجد خياراً سوى الاعتماد الكبير على استخراج الموارد الطبيعية مثلاً لإنتاج الفحم أو بيع الحطب. [٣١]

وثمة تحول واسع النطاق في الاقتصاد الرعوي من المعيشة العائلية (أو القبلية) القائمة على الكفاف والاعتماد على الذات إلى إضفاء طابع تجاري أكبر على العمالة. فقد أظهرت دراسة أجراها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على السهوب الأردنية في عام ١٩٩٥ أن ٥٤,٥٪ من الحيازات التي تستخدِم رعاة يتلقى ٩٧,٧٪ منهم أجورهم نقداً في حين يحصل الـ ٢,٣٪ الباقون على أجور عينية (على شكل شراكات أو منح). وقد شكل المواطنون الأردنيون ٢٣,٧٪ فقط من الرعاة والمستخدَمين مما يشير إلى اعتماد كبير على العمالة الوافدة. [٣٢]

من المألوف تزايد مَكننة الرعوية في ضوء اتجاه الدول نحو الصناعة سواءً كان ذلك سبباً أو نتيجة للتغير في توفر العمالة. وفي حالات عديدة اعتبر ذلك الأمر خطوة إيجابية، مثلاً من خلال تمكين الأسر في منغوليا من حمل مولدات وأجهزة تلفزيون وأطباق التقاط الأقمار الصناعية معها أثناء هجراتها السنوية. إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود نتائج غير مرغوبة للمكننة خاصة في ما يتصل ببيئة المراعي. فقد ساهم الاستخدام الواسع للشاحنات في نقل الغذاء والماء في الأردن وسوريا في تدهور سهوب البوادي من خلال إبقاء الحيوانات في مكان واحد طوال العام عوضاً عن التنقل في المراعي بحثاً عن الموارد.

٣٠. Manzano Baena and Casas 2010

٣١. Davies et al. 2010

٣٢. Blench 1995

ومن الحلول الممكنة لذلك استخدام الشاحنات (أو القطارات) لنقل الحيوانات إلى مناطق الكلأ بدلاً من نقل الكلأ إليها، وهو حل جربته عدة دول وإن ليس دائماً بنجاح. ومع أن التنقل باستخدام المركبات قد يقلل من حجم العمالة اللازمة ويسرِّع من نقل المواشي إلى مناطق رعي جديدة إلا أن لذلك الأمر تبعات بيئية خطيرة لم تكن موضع اهتمام سابقاً. في إسبانيا وبعد خمسين عاماً من ذلك التنقل الآلي بدأ التدهور يظهر بوضوح في الأراضي الرعوية وبيَّنت الأبحاث أهمية التنقل الذاتي للماشية في الحفاظ على ممرات ذات تنوع حيوي ونقل البذور وتحسين خصوبة المراعي. وفي عام ١٩٩٦ أقرت الحكومة الإسبانية قانوناً برلمانياً يقضي بإعادة افتتاح ١٢,٠٠٠ كم من ممرات التنقل والتشجيع على التنقل الذاتي ، [٣٣] وهناك أدلة عملية على تحقق فوائد ملموسة للتنوع الحيوي لكنها تحتاج إلى قياس علمي.

أنواع رأس المال في سبل العيش

رأس المال الطبيعي

ترتبط النظم الرعوية بإنتاج المواشي، إلا أنه لا يجوز إغفال أهمية الموارد غير الرعوية لسبل العيش الرعوية. كما أن تنوع هذه السبل أمر هام لإنتاجية تلك الموارد بل حتى لبقائها، ويعتمد هذا التنوع على استثمار مجموعة كبيرة من الموارد. ويستفيد الرعويون كثيراً من استخدام التنوع الحيوي بما يشمله من نباتات طبية عديدة وأشجار فاكهة ونباتات أخرى تستخدم في الإنشاءات والأدوات والمشغولات اليدوية. ويزداد استثمار التنوع الحيوي باضطراد في النظم الرعوية الإفريقية والأوروبية وذلك من خلال السياحة الإيكولوجية والتي أخذت تبرهن بأنها طريقة فعالة يستطيع الرعويون من خلالها الاستفادة من القيمة الجمالية والبيئية لنظامهم.

رغم أن الكلأ ليس المورد الطبيعي الوحيد الهام للرعوية إلا أنه يبقى في غاية الأهمية. وهو كذلك مورد شديد التنوع، ذو نطاق واسع من الأعشاب المفيدة وذات القيمة في مختلف مراحل الدورة الإنتاجة (اكتساب الوزن والإرضاع وتربية الحيوانات الصغيرة). وتعتبر الأشجار مكوِّناً أساسياً في نظم الكلأ بما توفره من علف مهم (خاصة خلال المواسم الجافة، وعادة على شكل فاكهة أو أوراق) ودواء وظل وغير ذلك من الوظائف. كما أن الملح مهم جداً لإنتاج المواشي، ويحافظ معظم الرعويين على الهجرة إلى السبخات الملحية الجافة كجزء من دورة ارتحالهم السنوية. وقد تشكل الأملاح الأخرى مواردا طبيعية هامة أيضاً حيث يزداد إقبال الرعويين على بيع هذه الموارد.
من أهم مقتضيات حماية رأس المال الطبيعي إرساء الأمن في طرق استعمال الموارد الطبيعية. وقد طور الرعويون عبر العصور نظماً واضحة للإدارة التقليدية للموارد تمكنهم من إدارة قاعدة مواردهم. يجري

٣٣. IUCN 2008b

التنوع في الأراضي الجافة: © Jonathan Davies, IUCN
دودة قز إفريقية

إطار ١٠: "تجارة النبات" في إفريقيا (PhytoTrade Africa)[٣٤]

تحتوي إفريقيا على ربع ما في العالم من تنوع حيوي ولديها إمكانية كبيرة لتطوير المنتجات الطبيعية كالفواكه والزيوت والأعشاب العلاجية والمكملات الغذائية مما لم يكن قد وصل للأسواق الغربية قط. وتشتق المواد الخام لهذه المنتجات من مجموعة متنوعة من النظم الإيكولوجية الإفريقية (والتي تتراوح بين صحراء "كالاهاري" القاسية -مروراً بأراضي أعشاب السافانا وغابات "ميومبو"- والغابات المدارية الرطبة) حيث يتم حصادها من البرية من قبل المنتجين المحليين.

"تجارة النبات" (PhytoTrade) هي نقابة مهنية غير ربحية تمثل المنتجين في بوتسوانا وملاوي وموزمبيق وناميبيا وجنوب إفريقيا وسوازيلاند وزامبيا وزمبابوي. ويتألف الهدف الثلاثي لهذه النقابة (أي التشجيع على الاستدامة البيئية والاجتماعية والمالية) من ثلاثة عناصر هي تنمية الصناعة وتنمية المنتجات وتنمية السوق. وهي تلعب دوراً في الجمع بين العملاء والمزودين وضمان ضبط الجودة وشرح المنتجات الإيكولوجية والمساعدة في أنظمة وعقود الاستيراد والتصدير. كما تمثل مركزاً للأبحاث ومعلومات التنمية المتعلقة بالمنتجات الطبيعية الإفريقية.

٣٤. http://www.phytotradeafrica.com/default.htm

أبقار تتغذى على أغصان مقطوعة في عفار، أثيوبيا © Jonathan Davies, IUCN

عادة تكييف نظم الإدارة هذه لتتوافق مع الخصائص المحددة للموارد الرعوية خاصة في ضوء "عدم التأكد" الذي يكتنف زمان ومكان وجود الموارد وذلك جرّاء التنوع الكبير في المناخ وفي حالات النزاعات المسلحة أو التغيرات الديموغرافية. لكن العقود الأخيرة شهدت عدم أمان متزايد في حيازات الأراضي وضغطاً مضطرداً على الموارد، وذلك من خلال تنامي أعداد السكان الرعويين والضغط الآتي من الجماعات المجاورة والاستثمارات الزراعية وجعل الأراضي مناطق محمية. وقد نشأ عن حالة عدم الأمان في حيازات الأراضي عدداً من التحديات لسبل العيش الرعوي، كما أدت إلى إضعاف المؤسسات التقليدية التي تدير الموارد الطبيعية. أما المؤسسات التي نشأت بحكم القانون فلم يتم تقويتها لردم الفجوة مما أدى إلى حالات عديدة من نشوء المشاعات المفتوحة. وبذات الوقت أضعِفت المؤسسات التقليدية من خلال تغييرات أخرى مما أدى إلى إضعاف تحكم الرعويين في إدارة الموارد الطبيعية.

تتسم الأراضي في المناطق الرعوية بنطاق واسع جداً من الدعاوى المتعايشة بل والمتداخلة حول الحقوق في الموارد والحدود غير واضحة المعالم والمرونة في الحقوق والمفاوضات، مما يشار إليه أحياناً بـ "حقوق الوصول الغامضة". [٣٦] ويمكن التمييز بين الحقوق والمسؤوليات حسب نوع المورد (عشب، شجر، مياه) واستخدام المورد ومستخدِمه (أفراد، أسَر، حملة حقوق سواءً كانوا رئيسيين أو ثانويين) وموسم الاستخدام وطبيعة وقوة الحقوق والمسؤوليات (حقوق حصرية أو مشتركة أو دائمة أو مؤقتة). كما أنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الوحدات المناطقية: ١) المناطق التقليدية الخاصة بالقبائل؛ ٢) مناطق الرعي السنوية ذات الحدود المرنة والواقعة ضمن مناطق أولوية استخدامها لعدة عشائر أو عدة أقسام من العشيرة الواحدة؛ ٣) المناطق التي تشكل مراكز مواسم الجفاف حيث المستخدِم الرئيسي مجموعة معينة مع وجود مستخدمين ثانويين؛ ٤) مواقع رئيسية في المناطق التي تشكل مراكز مواسم الجفاف؛ ٥) مورد أو مناطق لمجموعات أو أفراد حيث تكون أسرة أو مجموعة أسَر هي المستخدم الرئيسي؛ ٦) حقوق المهاجرين أثناء عبور مناطق خاصة بسكان أو قبائل أخرى. . يهدف هذا التقسيم المعتمد علي انتشار الموارد و طبيعة الموارد الرعوية في عدم التأكد او التنبؤ ولذا تحتاج الي عدة حقوق من التحكم في توزيع واستخدام المجتمعات الكبيرة لنظام الملكية و/أو الحقوق. هذا النظام يمكن الرعاة من تحقيق الانتاجية القصوي في زمن الوفرة وتقليل الانتاج في زمن الندرة. ويؤدي ذلك إلى تعقيد في حقوق الملكية والاستخدام، وكثيراً ما لا يتم معالجته في قوانين الأراضي والمراجع القانونية.

إطار ١١: تحسين المراعي من خلال الإدارة المشتركة[٣٥]

يزداد الإقبال على نهج الإدارة المشتركة لإدارة الأراضي العشبية في كافة أرجاء العالم. في بلدة "جِياو جونغدِيان" بالصين لم تكن المنهجيات التشاركية التي طبقّت النهج المعتاد في التعامل مع العلف وتربية الحيوانات ناجحة، لذلك تم اتباع الإدارة المشتركة منذ عام ٢٠٠٦. وقد دُرِّبَ القرويون وأعضاء اللجنة القروية وفنيو البلدية والمقاطعة ومسؤولو البلدية، والذين قاموا معاً بتطوير نهج للإدارة المشتركة يناسب الأوضاع المحلية.

أظهر التقييم الذي أجري عام ٢٠٠٧ أن كافة الأنشطة المنفذة ساهمت كثيراً في إعادة تأهيل الأراضي العشبية المتدهورة. لم يكن أهم تلك الأنشطة إدخال تقنية جديدة بل إنفاذ أنظمة جديدة لإدارة الأراضي العشبية من قبل المجتمع. وتقع تقوية المؤسسات لإدارة الأراضي العشبية في جوهر نهج الإدارة المشتركة.

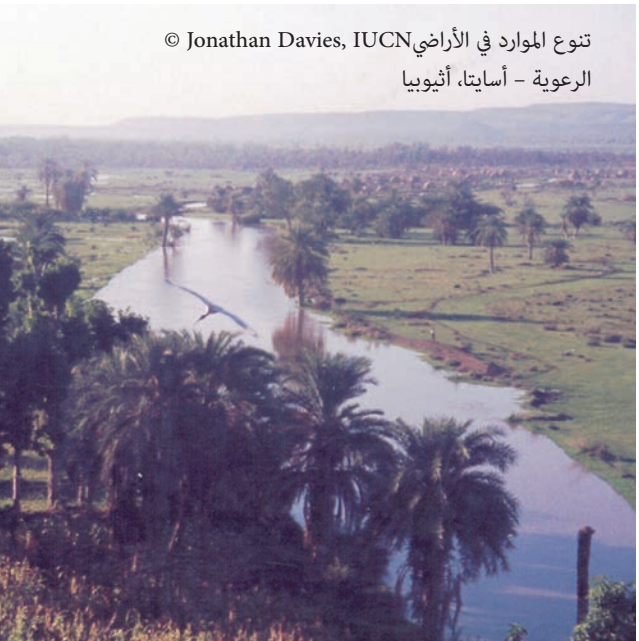

تنوع الموارد في الأراضي الرعوية – أسايتا، أثيوبيا © Jonathan Davies, IUCN

٣٥. Wilkes et al. 2007

٣٦. Aredo 2004

رأس المال المادي

يشتمل رأس المال المادي الذي يعتمد عليه الرعويون في سبل عيشهم على البنية التحتية كالطرق والأسواق والمرافق الحكومية والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية إضافة إلى مجموعة متنوعة من الأدوات والآلات. وقد تلقى بعض المعدات غير القابلة للنقل مقاومة في المجتمعات الأكثر تنقلاً، ومع ذلك يستعمل الرعويون المركبات لتحسين إمكانية وصولهم لمناطق الرعي أو الأسواق.

قد يتوقف وصول العديد من الرعويين إلى الأصول المادية على قدرتهم على التنقل وكثافة السكان الرعويين، وكثيراً ما يعتمد أيضاً على انخفاض الإنفاق العام في مناطقهم. غالباً ما يكون عدد الطرق قليلاً مما قد يعيق الوصول إلى الأسواق ويمثل تزويد الطاقة عقبة كبيرة. تتسم الاتصالات عامة بضعف في المناطق الرعوية، أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فتتحسن كثيراً في ضوء تطور تقنية الهواتف الخلوية وتمكن العديد من الرعويين في شرق إفريقيا من استخدامها

إطار ١٢: إصلاحات الأراضي وحيازات الأراضي الرعوية [٣٨]

في العقود الأخيرة شهدت دول عديدة –في العالم النامي تحديداً- يقطنها الرعويون إصلاحات في الأراضي، جرت في إطار إنهاء مظاهر الاستعمار كما في العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أو إلغاء الملكية الحكومية كما في دول الاتحاد السوفييتي السابق. في بوليفيا جاء الإصلاح الزراعي نتيجة لنظام استعماري طويل وأدى إلى إلغاء الإقطاعات (العِزَب الكبيرة) في عام ١٩٥٣ إثر اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة. أما في الصين ففد كانت إصلاحات الأراضي ثمرة للإصلاح الديموقراطي في أواخر خمسينات القرن العشرين حيث تم تأميم جميع الأراضي التي كانت مملوكة للقبائل والنبلاء والمعابد، ثم لاحقاً وفي خضم الانفتاح منذ عام ١٩٧٨ أدت سياسات التحرير إلى خصخصة المواشي والأراضي. وقد مرت دولتا كازاخستان وقرغيزستان في آسيا بعمليات مماثلة.

أما في دول إفريقية عديدة فقد أتاحت الإصلاحات الدستورية المجال لضمان حقوق الإنسان الأساسية والحريات السياسية كالحق في التنظيم والحق في حرية الرأي مما أدى إلى سياسات قائمة على التعددية الحزبية. وبذات الوقت أطلِقت عمليات لإصلاح الأراضي. ويمثل إقليم «جِترال» في شمال باكستان استثناءً من هذه العمليات حيث كان النظام الإقطاعي هو السائد حتى الإنضمام لباكستان في عام ١٩٦٩، ولا تزال الحقوق في الرعي في مرحلة انتقالية من النظام العرفي إلى قانون المقاطعات.

أدت إصلاحات الأراضي إلى نظم مختلفة من تخصيص الحقوق المتعلقة بموارد الأراضي العشبية مع وجود عدة عناصر قوة وضعف في الإدارة المستدامة للمراعي:

- الحقوق المعطاة للمجتمعات: في نيبال مثلاً أعطيت المجتمعات الحق باستخدام أراضي الدولة، وذات الحق أعطي في الأراضي العشبية المحيطة بالمجتمعات الصغيرة في كل من قرغيزستان وكازاخستان. في هذه الحالات الثلاث أبقيت الأرض للاستخدام العام.

- المجتمعات الصغيرة تصبح مالكة للأراضي المجتمعية: كما في الهند حيث لهذه المجتمعات الحق ببيع قطع من الأراضي لجهات خاصة. أما الأراضي غير المجتمعية فتبقى مملوكة للدولة، حيث يبدو التوجه نحو توزيع وخصخصة الأراضي خاصة لصالح المزارعين الذين لا يمتلكون أراضي خاصة بهم.

- الاستخدام التقليدي لأراضي الدولة من قبل الرعويين: في الأرجنتين مثلاً ومنذ القدم استخدم رعويو الانتجاع الموسمي الأرض التي غدت الآن مملوكة للدولة. وبما أن أولئك يمثلون أقلية صغيرة لم يتم صياغة نظام قانوني لهذا الاستخدام وليس ثمة اعتراف بحقوقهم التقليدية.

- استئجار أراضي الدولة: في قرغيزستان وكازاخستان يمكن استئجار أراضي الرعي لزمن معلوم. كما تتيح كازاخستان إمكانية شراء مثل تلك الأراضي مع وجود حد أعلى للمساحة منعاً للاحتكار.

- الملكية الخاصة لأراضي الرعي: وذلك موجود مثلاً في الصين وكينيا. في الصين ثمة عملية جارية لخصخصة كافة الأراضي الزراعية في حين يتيح أحد النظم العديدة المتوازية للحيازات الملكية الجماعية لمزارع المواشي مما أدى في بعض المناطق إلى تقسيم الملكية بين الأفراد.

- نظم الملكية العامة: بمقدور المجتمعات الرعوية في كينيا تطوير قوانين داخلية لتثبيت ترتيبات حوكمة إدارة الموارد الطبيعية وتوفير حماية قانونية ضد التعدي على أراضيها. وفي أوغندا كذلك يمكن التثبيت الرسمي للحقوق التقليدية بملكية الأراضي وإدارتها من خلال تسجيل المجتمعات المعنية كجمعيات أراضٍ مجتمعية.

٣٨. IUCN 2011a

إطار ١٣: مَكننة الرعوية

في الماضي ارتبطت أحجام القطعان التي يمتلكها بدو الأردن بتوفر العمالة العائلية، في حين نادراً ما تجاوز القطيع ١٥٠ أو ٢٠٠ رأس. ولكن توفير أعلاف مدعومة شكل حافزاً كبيراً لزيادة ذلك العدد، وفي البادية حيث تغطي المراعي جُلَّ مساحة المنطقة الشرقية من الأردن أصبحت القطعان التي تتألف من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ رأس من الأغنام أمراً شائعاً. لكن أراضي الرعي لا تستطيع توفير الكلأ لقطعان بهذا الحجم، فغدت المراعي في معظم الحالات مجرد أرض للاحتفاظ بالماشية فيها أما غذاؤها وماؤها فيجلبان بالشاحنات. [٣٩] وقد تبيَّن من مسح أجرته الفاو بالقرب من تدمر بسوريا في عام ١٩٩٨ أن ٨٠٪ من الأسر تمتلك شاحنة أو جَرّار أو سيارة. وفي الماضي كان نفاد مخزون مياه الشرب يعني حلول وقت الرحيل من البادية، لكن الآن تنقل المياه للمواشي ولا تطول فترة غياب الغطاء النباتي. وقد زاد استخدام الشاحنات الكبيرة في سوريا من تدهور سطح التربة وأدى إلى وجود بقاع كثيرة يعتريها التَحات. [٤٠]

ومع ذلك قد تكون المَكننة أمراً لا مفر منه بالنسبة لبعض الرعويين كما هو الحال لرعويي قبيلة "كوهي" الإيرانية التي اضطرت للهجرة بالشاحنات بسبب الخراب الذي أصاب المسارات التي يسلكونها خلال الانتجاع الموسمي (CENESTA ٢٠٠٤). [٤١] وهناك ظواهر مشابهة تم الإبلاغ عنها من قبل رعويين آخرين كما في حالة مجموعات "الرايكا" في الهند والرعاة الإسبان. بدأت القيود على التنقل في إسبانيا في عام ١٩٦٠ تقريباً، ولكن الحكومة بدأت مؤخراً تدرك التدهور البيئي الناجم عن انخفاض الانتجاع الموسمي سيراً على الأقدام فأقرت سياسة لتشجيع الممارسات التقليدية أثمرت عن فوائد بيئية فورية. [٤٢]

مع ما يرافقها من ابتكارات مثل خدمات تحويل النقود ومعلومات الأسواق والمناخ.

تعتبر البنية التحتية للمياه محدِّداً جوهرياً للعديد من الرعويين رغم أن التنمية المائية في دول عديدة تساهم في نشر التدهور البيئي وكثيراً

٣٩. Blench 1995
٤٠. FAO 2003
٤١. CENESTA 2004
٤٢. Manzano Baena and Casas 2010

بنية تحتية للمياه في غاربا تولا، كينيا© Norah Ngeny

رجل من الماساي يتحدث بالهاتف الخلوي© AWF

إطار ١٤: تحسين البنية التحتية

ثبَتَ أن الطرقات تساهم بشكل كبير في استدامة سبل العيش الرعوية. وقد كان لافتتاح طريق "قراقرم" السريع في باكستان أثراً ملموساً على زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات في المنطقة. وجعلَ الطريقُ نقل الحبوب أمراً يسيراً، وأصبحت الأراضي التي كانت سابقاً تستعمل في زراعة الكفاف تستعمل الآن في زراعة الأعلاف الشتوية. كما بدأ استخدام تقنيات وأصناف العلف المحسنة مما زاد الاستثمار في إنتاج المواشي المكثف. [٤٣]

ما أضرت بسبل الحياة الرعوية. تتصف بيئات الأراضي بالهشاشية والتي يمكن أن تتدهور عندما تبقى المواشي في منطقة واحدة لفترة طويلة. ولأماكن وجود المياه أهمية بالغة حيث قد يستقر الناس والمواشي في مناطق لا تمدهم باحتياجاتهم رغم عن اعتمادهم علي المراعي. كما تشيع في العديد من الدول النامية كمنغوليا والصناعة

٤٣. Ehlers and Kreutzman 2000
٤٤. Fernandez-Gimenez 2000, Bastin et al 1993

نيكوين، الأرجنتين© Pablo Manzano, WISP-IUCN

إطار ١٥: القيادة الرعوية في إدارة الموارد المائية [٤٥]

لإدارة المياه وأراضي الرعي من قبل رعويي "البورانا" في كينيا قواعدٌ واضحة حيث يعهد بالسلطة لكبار السن في المجتمع والذين يقررون استخدام أراضي الرعي والموارد المائية في مختلف أوقات العام. في منطقة "مِيرتي" الواقعة في مقاطعة "إسْيولو" شكَّل كبار السن لجنة عضوية كجزء من جمعية "مِيرتي" لمستخدِمي المراعي بهدف إدارة أراضي الرعي وموارد المياه وضمان التخصيص الفعال للموارد في منطقتهم. أدارت هذه اللجنة ما هو موجود من آبار سَبرية وتولت مسؤولية تحديد مواقع آبار سَبرية جديدة باستخدام أموال الجهات الداعمة. وقد حُدِّدت مواقع تلك الآبار وفقاً لموقع موارد الرعي؛ ثم تم تنسيق إدارة المواشي وفقاً لذلك. وبرهنت اللجنة على فعالية في تحديد طبيعة التنمية المائية، وفي بعض الحالات رَفضت إقامة مرافق من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية والسياسيين بسبب وجود احتمالية لحدوث تدهور بيئي. وتستوفي اللجنة رسوماً عن استخدام المرافق المائية، حيث تستخدم الدخل المتأتي من تلك الرسوم في تغطية التكاليف التشغيلية والاستثمار في الإصلاحات والمرافق الجديدة والاحتياجات المائية الطارئة.

إطار ١٦: تسليف الرعويين [٤٧]

في إقليم التيبت المتمتع بالحكم الذاتي في الصين يعتبر وصول الرعويين إلى مؤسسات التسليف أمراً شبه مستحيل، وكبديل مبتكر (غير رسمي) أسِّس "بنكُ الأغنام". في مطلع ثمانينات القرن العشرين تم تفكيك المجتمعات الرعوية، ومنذ ذلك الحين ازدادت أعداد الأسر الرعوية الفقيرة التي لا تمتلك سوى رؤوس معدودة من الماشية. ولمعالجة هذه المشكلة تأسس "بنك أغنام دَوار" بهدف إعارة أناثي الأغنام البالغة للأسر الفقيرة لمدة خمسة أعوام والسماح لها بالاحتفاظ بمنتجاتها (مما تلده وما تنتجه من صوف وحليب وزبدة وجبنة) على أن يكون سداد ذلك بإرجاع نفس العدد من أناثي الأغنام البالغة، نصفه في العام الرابع والنصف الآخر في الخامس. وقد صُمم هذا النهج لضمان حصول الأسر المنتفعة على كفاية ذاتية اقتصادية وكي يتمكن "بنك الأغنام" من تأمين موارده ذاتياً.

أطلق بنك الأغنام الدوار على مدى خمسة أعوام ابتداءً من عام ٢٠٠٠ في منطقتين تابعتين لإقليم التيبت بمساعدة مالية من منظمة غير حكومية أسترالية (BODHI). وفي كل عام يتم إعطاء أربع أسر فقيرة مرتحلة قرضاً يتألف من خمسين نعجة تم شراؤها من مرتحلين أيسر حالاً في نفس المنطقة. خلال فترة التجربة تم تزويد عشرين أسرة بما مجموعه ألف رأس من الأغنام. وقد أظهر التقييم الذي أجري عام ٢٠٠٥ فعالية فترة التجربة تلك وأن الأسر تمكنت من زيادة أعداد قطعانها وحسنت من مستوى معيشتها وبدأت بسداد قروضها في الوقت المحدد.

كأستراليا ظاهرة تدهور الأراضي جرّاء إنشاء مرافق مائية لم يتم التخطيط لها على نحو جيد. [٤٤]

رأس المال المالي (وبدائله)

تتسم الخدمات المالية في معظم المناطق الرعوية بالضعف مع أنها تستطيع لعب دور كبير في التنمية الرعوية. ويعتمد الرعويون على الأسواق لضمان قدرة سبل عيشهم على التكيف والحصول –نظير منتجاتهم الحيوانية- على حبوب ذات قيمة سعرية مرتفعة تجارياً (عادة) وشراء مواد استهلاكية ومعدات وخدمات أخرى. ويتذبذب سعر الحبوب والمواشي في العديد من المناطق الرعوية على نحو هائل (يُشار مثلاً إلى أن شروط التبادل التجاري بين الحبوب والمواشي تمر بتغير تُساعي خلال موسم الجفاف بأثيوبيا.) [٤٦] ويمثل نظام الادخار النقدي طريقة سهلة لتمكين الرعويين من ممارسة خيارات أكثر فيما يتعلق بموعد بيع مواشيهم وموعد شراء حبوبهم عوضاً عن الاضطرار للقيام بالأمرين في نفس الوقت.

كما تبين أن التسليف محفِّز مفيد للتنمية في ظروف عديدة، إلا أنه لم يستثمَر جيداً في كثير من المناطق الرعوية. ويمكن الاستفادة من التسليف لتقوية إدارة الرعويين لسبل عيشهم في حالة وجود أسواق متقلبة وتمكين المنتجين من الاستجابة للحالات الطارئة (مثلاً لشراء الأدوية) ودعم تطوير القطاع الخاص مثلاً في مجال تصنيع السلع الرعوية والاتجار بها.

ولبرامج التأمين أيضاً دور كبير في التنمية الرعوية تحديداً في ظل حالة عدم التأكد الكبيرة التي تتسم بها البيئات الرعوية. ويستثمر العديد من الرعويين استثماراً كبيراً في المؤسسات الاجتماعية لتوفر لهم تأميناً قد يكون فعالاً جداً، إلا أنهم بذلك معرضون لخطر انهيار الجهة المؤمِّنة (كالمجتمع) في ذات الوقت الذي يحتاجون فيه إلى الحصول على قيمة تأمينهم. علاوة على ذلك قد يترتب على إضعاف المؤسسات التقليدية في العديد من المجتمعات الريفية وقوع ضغوط على آليات التأمين الاجتماعي وانخفاض فاعليتها مما يجعل البدائل القائمة على السوق أكثر جاذبية.

تعتبر التحويلات المالية أمراً مهماً في العديد من المجتمعات الرعوية حيث يستثمر العديد من الرعويين في التعليم أملاً في تنويع مصادر دخل الأسرة. وتتم التحويلات من المراكز الحضرية المحلية ومن الخارج؛ وتستطيع المؤسسات المالية لعب دور حيوي في هذه التحويلات،

٤٥. IUCN 2011b

٤٦. Davies and Bennett 2007

٤٧. Miller 2008

إطار ١٧: تأمين المواشي القائم على المؤشرات [٤٨]

شرعت منغوليا منذ عام ٢٠٠٥ باختبار تأمين المواشي القائم على المؤشرات بهدف التشارك في المخاطر بين الرعويين وشركات التأمين والحكومة. ويجمع المشروع بين التأمين الذاتي والتأمين التقليدي والتأمين الاجتماعي. يتحمل أصحاب القطعان جزءاً صغيراً من الخسائر التي تلحق بالمواشي بما لا يؤثر على ملكيتهم للمواشي في حين تحوَّل الخسائر الأكبر لسوق التأمين الخاصة من خلال منتَج تأميني محدد.

يدفع أصحاب القطعان قسطاً محدداً نظير هذا النوع من التأمين على أن يتم تعويض صاحب القطيع في حالة تجاوز معدلات النفوق في ماشيته حداً معيناً. ويعكس مثل هذا التجاوز مجموعة من العوامل مثل مواسم الجفاف أو الرياح العاتية أو الثلوج الكثيفة، لذلك فالمؤشر التأميني يرتبط ببيانات النفوق خلال عدة أعوام وليس بحدث متعلق بالطقس. يعني ذلك أن ما يُدفع من تعويض غير متصل مباشرة بالخسائر في المواشي التي يمتلكها صاحب القطيع هذا أو ذاك وإنما بالمؤشرات المحلية للنفوق. فمن شأن ذلك الحد من إمكانية الاحتيال على هذا النظام إضافة إلى تقليل النفقات وتحفيز أصحاب القطعان على تبني أساليب فعالة لإدارة المخاطر.

وقد كان من الضروري عند تطوير برنامج التأمين هذا توفر بيانات موثوقة حول فترة زمنية طويلة، وهو ما كان متاحاً في منغوليا حيث كانت البيانات الخاصة بنفوق المواشي والمناخ قد جُمعت بشكل منتظم لأكثر من ثلاثين عاماً. واستناداً لهذه البيانات يصبح ممكناً تحديد معدلات النفوق التي يتم عندها دفع التعويضات وفقاً لهذا النوع من التأمين. ويُتوقع أن تستخدم مبالغ التعويضات في أنشطة إنتاج المواشي كاستبدال الماشية أو شراء سلع وخدمات ذات صلة. ومنذ عام ٢٠٠٨ بدأ اختبار نموذج مشابه في كينيا.

إطار ١٨: تدريب عاملين من أفراد المجتمع المحلي على الصحة الحيوانية [٤٩]

في العديد من دول شرق إفريقيا دُرب أفراد من المجتمع المحلي على مسائل الصحة الحيوانية ولاقى ذلك نجاحاً كبيراً في مجالات علاج المواشي وتلقيحها ومراقبة الأمراض. ويمكن أيضاً لهؤلاء العاملين المجتمعيين لعب دور في تعليم مجتمعاتهم وحشدها والربط الفعال بين مالكي المواشي والسلطات الحكومية. في معظم الدول يستثمر هؤلاء العاملون الفرصة التي أتاحتها خصخصة المواد البيطرية مع أن ثمة حاجة لبذل جهود كبيرة لربط هؤلاء العاملين بالأسواق من أجل الوصول للمعدات والأدوية. ولا تخلو العلاقة بين البيطريين الحكوميين وأولئك العاملين المحليين من جوانب غموض، لكن التناغم آخذٌ بالنمو من خلال التحالف بين المعارف المحلية والخبرات الفنية التي يقدمها البيطريون المؤهلون مما يمزج بين أفضل ما لدى الطرفين. ويتم ذلك «المزج» في عدة مناسبات كبرامج التلقيح واسعة النطاق. وفي دول كأوغندا وأثيوبيا بدأت مؤسسات البيطرة التابعة للحكومة المحلية بالتعاون مع العاملين المجتمعيين في توفير التدريب وضبط الجودة ومراقبة الأمراض والتعامل معها.

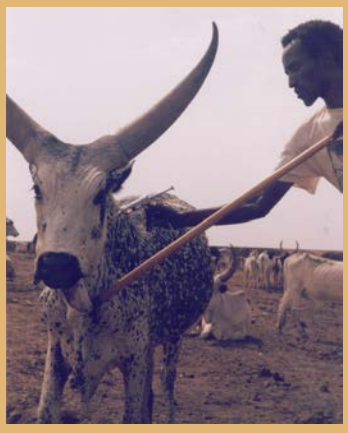

© Jonathan Davies, IUCN عامل مجتمعي في الصحة الحيوانية يقوم بتلقيح بقرة. عفار، أثيوبيا

وتقدر قيمة التحويلات السنوية للصومال بنحو ٧٥٠ مليون دولار أميركي. وفي بعض مناطق إفريقيا تُستخدم حالياً تكنولوجيا الهواتف المتنقلة للاستفادة من الطلب على الخدمات المالية (كخدمة m-pesa في كينيا) حيث أصبح تحويل النقود بواسطة رسالة نصية قصيرة أمراً في غاية اليُسر.

رأس المال البشري

تنطوي الرعوية على ممارسة ذات مستوى مَهاري مرتفع يتطلب حجم عمالة كبير مما يجعل رأس المال البشري أهم مُدخل إنتاجي في هذا النظام. وبالتالي فإن الصحة البشرية ذات تأثير كبير في سبيل العيش المضني هذا خاصة في أوقات الضغط عندما يزداد الطلب على العمالة (في حالات الجفاف مثلاً عندما تزداد الهجرات ويصبح نقل المياه أكثر صعوبة). لكن ليس سهلاً نقل المعارف الواسعة التي يمتلكها الرعويون وتمكنهم من استثمار بيئتهم إلى خارج نظامهم، في حين يزداد إقبالهم على التعليم الرسمي ليتمكنوا من العمل خارج نطاق الاقتصاد الرعوي وكي يستطيع ذوو المبادرة منهم الاستفادة من المعارف والتقنيات والأسواق الجديدة. تبيَّن مثلاً أن للتعليم أثر بالغ في نفقات الصفقات، كما يستطيع الرعويون المتعلمون لعب دور الوسيط بين المنتجين والمشترين.

٤٨. Miller 2008

٤٩. Leyland and Catley 2002, Catley et al. 2004

إطار ١٩: الابتكار في التعليم الرعوي [٥٠]

في مختلف بقاع العالم ينمو باضطراد حصول الرعويين على فرصٍ للتعليم؛ وبارتفاع معدلات التعلم لدى الرعويين يزداد تقديرهم للتعليم وإقبالهم عليه. ولكن منهجيات التعليم الرسمي أثبتت في بعض الأحيان قصورها وذلك للأسباب التالية: توجه المناهج نحو مصالح مجتمعات المزارعين؛ افتقار المدرسين للمهارات اللغوية المناسبة والمعرفة الثقافية؛ تصميم العام الدراسي بما يلائم مزارعي المحاصيل وليس مربي المواشي؛ ثبات مواقع المدارس في بعض الأحيان.

مدرسة إيرانية من الخيم لأطفال رعويينCENESTA ©

في دول عديدة تم معالجة هذه التحديات بعدة طرق مبتكرة مما أسفر عن التغلب على المحدِّدات. ففي إيران مثلاً أُطلِق منذ أكثر من خمسين عاماً نظام لمدارسٍ من الخِيَم الرعوي "القاشقاي" نجح في تعليم أجيال عديدة من الأطفال الرحَّل. في هذا النظام يدرَّبُ معلمون من خلفيات رعوية ويزودون بخيم مدرسية بيضاء ولوازم مدرسية، ثم ينضمون إلى مجموعة من الأسر الرعوية، تحديداً في المناطق التي يوجد بها ما يكفي من أطفال لتشكيل صف يضم طلاباً من أعمار مختلفة. وبعد إتمام خمسة أعوام من التعليم الابتدائي يُقبل الخريجون في مدارس داخلية للأطفال الرحَّل. وقد انبثق هذا النهج من خطة لتعليم القراءة والكتابة لأبناء قبائل "القاشقاي" وتطور حتى أصبح الآن يشتمل على مدرسة لتدريب المعلمين ومدرسة ابتدائية ومدرسة متوسطة وأخرى ثانوية ومدرسة مهنية ومدرسة لتعليم صناعة السجاد.

في السودان كان التعليم الموجه للرعويين يشتمل على مدارس متنقلة متعددة الدرجات وذات مدرس واحد. لكن هذه المدارس واجهت مشكلات عديدة كارتفاع معدلات التسرب منها ونقص المعلمين المؤهلين وتباين كبير بين أعداد الذكور والإناث الملتحقين فيها. شرعت «أوكسفام» في عام ٢٠٠٣ بدعم ١١ مدرسة متنقلة من خلال توفير الكتب ولوازم الدراسة بل وتقديم الأغنام كمحفز لاجتذاب المعلمين والاحتفاظ بهم خاصة في ظل تدني الرواتب الحكومية. كما عُزز الدعم المباشر للمدارس ببناء القدرات على المستوى المجتمعي وحشد الدعم على المستويين المجتمعي والوطني. وتم إيلاء اهتمام خاص لتقليل عدم التوازن بين أعداد الإناث والذكور الملتحقين بالمدرسة.

ومن بدائل المدارس المتنقلة التعلم عن بُعد والذي طُبق بنجاح في صحراء "غوبي" بمنغوليا. وقد استهدف أول برنامج للتعلم عن بُعد ١٥,٠٠٠ امرأة مرتحلة لتدريبهن على إدارة الماشية وتصنيع المنتجات الحيوانية والعناية الأسرية والقراءة والكتابة ومهارات البقاء وإيجاد دخل باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً وأساسيات المعرفة بالأعمال المتصلة باقتصاد السوق الجديد. [٥١] تم التدريس بواسطة بث إذاعي أسبوعي من الإذاعة المنغولية الرسمية في منطقة "أولانبَتار" وثلاثة أستديوهات إذاعية في الأقاليم، كما أنتِجت -محلياً- مواد داعمة ومنها كتيبات مطبوعة حول مواضيع مثل التخطيط العائلي. وطوِّر أيضاً برنامج لتدريب المعلمين يشارك فيه "معلمون زائرون" يتنقلون بواسطة الخيول أو الجمال أو الدراجات النارية ويشرفون على ١٥ متدرب.

تقليدياً لم تكن الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للرعويين جيدة، كما تمثل النفقات المرتفعة وتحديات جعْلِ نظم التزويد ملائمة للواقع المحلي معيقات إضافية. ولكن في كِلا القطاعين ثمة أمثلة على نجاح تعديل الخدمات لتتناسب مع طرق الحياة الرعوية. وليس بالضرورة أن يعني ذلك التنقل، بل قد يتطلب مجرد تدريب مزودي الخدمات على مراعاة خصوصية الثقافة الرعوية وتدريب الرعويين أنفسهم على تزويد الخدمات وتكييفها (كالمناهج) لتكون أكثر تلبية لاحتياجات الرعويين. كما يمكن الاستفادة من الدورة الرعوية لاستخدام الموارد الطبيعية كالكثافة المرتفعة لتواجد الرعويين في مكان معين خلال موسم الجفاف.

ليس ثمة العديد من المنهجيات المبتكرة في القطاع الصحي، بل هناك

٥٠. Swiss Tropical Institute 2009

٥١. Robinson 1999

إطار٢٠: تزويد الرعويين بخدمات صحية [٥٢]

تبيَّن من خلال الممارسة العملية أن توفير خدمات طبية متنقلة أمر مكلف ويمثل تحدياً للحكومات على المدى الطويل، لذلك جرَّبت بعض الدول تقديم خدمات طبية تمزج بين التنقل والثبات. في النيجر مثلاً أطلِقت وحدات طبية منذ عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٧١ أنشِأت مرافق طبية ثابتة بالقرب من المناطق الرعوية ولكن الرعويين لم يرتادوها بانتظام. في عام ١٩٨٨ قام برنامج المناعة الموسع بالربط بين المرافق الثابتة والمتنقلة، وقد لاقى ذلك نجاحاً واضحاً حيث استطاع -مثلاً- تلقيح ٤٠٪ من السكان ضد السل.

في تشاد اتبع نهج مختلف بتوفير خدمات صحية مشتركة، بشرية وبيطرية. في عام ٢٠٠٠ كانت نسبة النساء والأولاد الرحَّل الذين تلقوا تطعيماً كاملاً في إقليمي "تشاري باغويرمي" و "كانِم" صفراً في حين تم التلقيح الإجباري للمواشي الموجودة في مخيمات نفس المجموعات المرتحلة التي ينتمي إليها أولئك الأطفال والنساء وذلك من خلال فرق بيطرية زائرة. وقد عبّر مقدمو الخدمات الصحية التشاديون عن حاجتهم لاستراتيجيات تمكنهم من الوصول إلى المجتمعات الرعوية النائية في الأقاليم الأكبر ووافقوا على تنفيذ العديد من الحملات الصحية البشرية والحيوانية المشتركة. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ نفِّذت ١٤ حملة تطعيم للأطفال والنساء الرحَّل والمواشي الموجودة في مخيماتهم، شملت المجموعات العرقية المرتحلة الثلاث (الفولاني، العرب، دازاغادا) في إقليمي "تشاري باغويرمي" و "كانِم" غرب تشاد. كان هذا النهج موضع تقدير كبير من قبل الرعويين وساهم بانخفاض كبير في أمراض كالحصبة والسعال الديكي.

في شمال كينيا دعمت الحكومة تدريب القابلات ودعمت مهاراتهن بتدريب رسمي. كما عُقدت منتديات مناطقية لمناقشة القضايا والمنهجيات المشتركة في ما يتعلق بمنهجيات التدريب ومادته وذلك لضبط الجودة، وشُكلت لجان صحية قروية لمراقبة «مرشدي الصحة المجتمعيين» والإشراف عليهم. يزود هؤلاء المرشدون القرويين بالنصائح الأساسية حول الصحة والنظافة الشخصية ويبحثون عن المصابين بأمراض خطيرة لتحويلهم إلى عيادات حسنة التجهيز أو مستشفيات من أجل معالجة أفضل. في عام ١٩٩٩ أصبح أولئك المرشدون يديرون خمسة مستوصفات حكومية موفرين من خلالها ٩٥٪ من مجمل الخدمات الصحية الأساسية كعلاج الملاريا والإسهال والديدان وأمراض العيون. كما قامت مجموعات مصغرة من المرشدين بتجميع مواردها لإقامة صيدليات. كما قدمت القابلات المحليات للولادة التقليدية وعناية طبية للحوامل ومعلومات حول أهمية التطعيم، حيث أدى ذلك إلى وصول نسبة الأطفال الذين تلقوا المطاعيم اللازمة إلى أكثر من ٩٠٪ في بعض المناطق.

تحديات ينبغي التصدي لها لضمان توفير خدمات جيدة النوعية. وقد طبقت الدول الصناعية حلولاً تعتبر مكلفة جداً بالنسبة للاقتصادات الأقل تطوراً مثل "خدمة الطبيب الطائر" في أستراليا. لكن في العديد من المجتمعات الرعوية تكون الفئات الرئيسية المستهدفة بالخدمات الصحية (كالنساء والأطفال وكبار السن) مستقرة (نسبياً) مما يجعل ثبات مراكز تقديم هذه الخدمات لا يمثل عائقاً بحد ذاته. إلا أنه توجد محدِّدات شبيهة لتلك المذكورة في مجال التعليم كعدم معرفة مزودي الخدمة باللغة المحلية أو وجود مراكز صحية غير مراعية للتقاليد السائدة أو أنها غير مجهزة جيداً بالمستلزمات الضرورية أو غير الموثوقة.

تتسم معظم جهود تقوية رأس المال البشري في المناطق الرعوية باعتمادها على المعارف الأصلية بالإضافة إلى تقوية الممارسات والمؤسسات القائمة والمقبولة ثقافياً. ورغم ذلك ليس ثمة استثمارات هامة في تقوية الممارسات الأصلية في إدارة المراعي، حيث يميل المرشدون الزراعيون إلى تقديم مفاهيم ومنهجيات جديدة لا ترتبط بالاستراتيجيات الحالية للإدارة. ومن أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في بلدان عديدة تطوير مشورة حول إدارة المراعي تكمِّل وتعزز الممارسات القائمة والمعارف المحلية.

رأس المال الاجتماعي

يلعب رأس المال الاجتماعي دوراً بالغ الأهمية في العديد من سبل العيش الرعوية، وعلى الرغم من أن ذلك الدور قد لا يكون ملاحظا

إطار ٢١: دعم التمكين ورأس المال الرعويْن [٥٣]

التمكين هو العملية التي تُكسِب الضعفاء سيطرة أكبر على أحوال حياتهم. ويشمل التمكين السيطرة على الموارد (المادية والبشرية والفكرية والمالية) والمفاهيم (من معتقدات وقيم ومواقف). ويستتبع التمكين ثقة أكبر بالنفس وتحول داخلي في وعي الشخص يمكنه من التغلب على العوائق الخارجية أمام الوصول إلى الموارد أو تغيير المفاهيم التقليدية. [٥٤] ويمثل تشكيل المجموعات إحدى الطرق التي تستطيع المجتمعات الفقيرة من خلالها تمكين ذاتها وإيجاد رأس مال اجتماعي وخلق فرص جديدة للدخل.
في لبنان أنشئت تعاونيات غذاء نسوية كجزء من برنامج تنموي أشمل في مجال المواشي. وقد تمكنت النساء من خلال تجميع الموارد والتشارك في المخاطر من الحصول على قروض من المشروع، كما أتاحت التعاونيات فرص عمل لنساء كثيرات. لمست النساء الأعضاء في التعاونيات تحسناً في مكانتهن الاجتماعية ونشأ لديهن شعوراً واضحاً بالتمكين، وقد أدى ذلك إلى بناء رأس مال اجتماعي من خلال تفكيك العوائق الاجتماعية-الاقتصادية.

٥٢. Swiss Tropical Institute 2009

٥٣. Swiss Tropical Institute 2009 Flintan 2008

٥٤. Sen and Batliwala 2000

لمن هم خارج المجتمع الرعوي. إلا أن تجميع هذا النوع من رأس المال كثيراً ما يشكل أحد أبرز أهداف سبل العيش الرعوية. وقد يكون ليس من السهل تفسير رأس المال الاجتماعي بمصطلحات مالية دقيقة بسبب عدم إمكانية التقدير الكمي لشبكات الاقتراض والالتزامات في المجتمعات الرعوية إضافة في شكل مال أو «العملة» قد تتخذ أشكالاً غير نقدية كالتكافل وهدايا من المواشي أو الحليب أو حتى المقتنيات ذات الطابع الثقافي. ولا يجوز أن تؤدي صعوبة التقدير تلك إلى التقليل من قيمة رأس المال الاجتماعي، فهو منذ القدم شكل أساس الرعوية المستدامة، مع أن ذلك لا ينفي صعوبة إنشاء أو العمل مع رأس مال اجتماعي، على الأقل بالنسبة لغير الرعويين. لكن من الضروري أن يبذل العاملون في التنمية جهداً لفهم "أهداف سبل العيش" لدى الرعويين، حيث يساعد ذلك على توجيه الاهتمام إلى التطلعات غير المادية والقيم الثقافية التي قد لا يفهمها الآخرون أو يحترمونها بدرجة كافية.

يمثل اتباع نهج تمكيني متين نحو التنمية أهم عوامل بناء القدرة لدى الرعويين للحفاظ على رأس مالهم الاجتماعي والاستثمار فيه. يضع هذا النهج التمكيني قوة صناعة القرار في أيدي الرعويين مما يمكنهم من

إطار ٢٢: تقوية رأس المال الاجتماعي بالعمل بواسطة رأس مال اجتماعي [٥٥]

غالباً ما تبرز شبكات رأس المال الاجتماعي خلال الشدائد عندما يسعى أفراد في المجتمع للحصول على دعم مؤقت من أفراد آخرين. وتنتشر آليات الدعم المجتمعي بشكل كبير في المجتمعات الرعوية؛ وفي إفريقيا توصف نظم الدعم الاجتماعي هذه باعتبارها سمات مميِّزة للرعويين. لكن العمل من خلال الآليات الاجتماعية المناسبة لدعم هذه المؤسسات عوضاً عن تقويضها يبدو مشتملاً على تحديات خاصة خلال أوقات الشدائد عندما تستدعي التدخلات في حالات الطوارئ سرعة في النتائج في حين تفتقر لما يكفي من وقت وموارد بشرية للاستثمار في فهم رأس المال الاجتماعي. وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف المؤسسات الاجتماعية بتولي المساعدة الخارجية لبعض أدوار تلك المؤسسات.

في «كاراموجا» بأوغندا طوَّر بعناية دعمُ منظمات أهلية لبنوك حبوب مجتمعية بحيث تعمل مع جماعة مجتمعية قائمة على العائلة الممتدة. فتقوم مجموعات صغيرة من أربع أو خمس نساء بتأسيس بنك مجتمعي للحبوب في إطار ممارسة تقليدية،[٥٦] في حين تتولى المنظمات الأهلية تزويد البنوك بالحبوب خلال الأوقات العِجاف. ثم تقوم مجموعات نسوية مختلفة بتشكيل وحدات أكبر ذات قدرة على تخزين كميات إضافية من الحبوب مما يكسبها القدرة على العمل على أساس تجاري، مع أنها أيضاً تزوَّد بالحبوب من قبل المنظمات الأهلية خلال الشدائد. وهكذا فإن المنظمات الأهلية تصل إلى غاياتها وبذات الوقت تفوِّض سيطرتها الإدارية على الموارد للمنتفعين المحليين والذين يقررون وقت استخدام الغذاء المخزَّن والمستفيدين منه.

٥٥. Oxfam 2005

٥٦. قد تعود جذور بعض الممارسات الحضرية مثل Merry go round في كينيا إلى هذه الممارسات التقليدية.

٥٧. Halbach and Ahmad 2005, Gura 2006

تمرينات تشاركية لتشكيل رؤية في السودانIUCN ©

إطار ٢٣: الطبيعة المتغيرة للإنتاج الرعوي[٥٧]

في مناطق "البشتون" بوسط وشمال أفغانستان، وكما في العديد من المجتمعات الرعوية، كان الحليب ينتج للاستهلاك المنزلي فيما اعتبر بيع منتجات الألبان الطازجة كالحليب والمَخيض أمراً معيباً. فما يزيد عن حاجة الأسرة من هذه المنتجات يُعطى للأقرباء أو ذوي الحاجة، مع أن الزبدة والجبنة ومصل اللبن المجفف يتم بيعها. لكن الأعوام الأخيرة أخذت تشهد تنوعاً متزايداً في مصادر دخل الأسرة وتوجهاً نحو نمط الحياة شبه المرتحلة حيث غالباً ما يتم دعم الدخل المتأتي من المواشي بسبل عيش أخرى كإنتاج المحاصيل أو العمل مقابل أجر. وقد توازى ذلك مع نقلة ثقافية تبتعد عن المحظورات الخاصة ببيع منتجات الحليب نحو ارتباط أوثق بالأسواق. وتظهر خبرات حديثة ناتجة عن إدخال برنامجين استرشاديين لتسويق الحليب في «قندهار» و«كابول» أن العديد من المزارعين مهتمون كثيراً بزيادة إنتاج حليب مواشيهم وبيعه. ولم تنفك منتجات الألبان تشكل عنصراً هاماً في الغذاء المحلي خاصة المَخيض وخثارة اللبن وهما ينتجان منزلياً بشكل أساسي، ولكن ثمة إمكانية كبيرة لإضفاء الطابع التجاري على منتجات الألبان والتي يتمتع بعضها بسمعة طيبة على مستوى الدولة. غير أنه يجب البحث في جدوى تطوير قطاع منتجات الألبان من حيث تكاليف ضياع رأس المال الاجتماعي مما يؤدي إلى أمان أقل في سبل العيش إلا في حالة توفر أشكال بديلة من رأس المال الاجتماعي تعوض عن تلك التي ستفقد.

منتجات ألبانThe LIFE Network ©
(مثلجات من حليب النياق) في الهند

تقرير أهدافهم وأولوياتهم التنموية. ويمكن لمثل هذا النهج الاستفادة من تمارين تشكيل الرؤية والتي هي بمثابة أداة تساعد الرعويين على وضع أهداف أكثر طموحاً عوضاً عن التفكير على المدى القصير الأمر الذي قد يكون له تبعات سلبية مستقبلاً

قد لا يعني رأس المال الاجتماعي مجرد الشبكات والعلاقات الداخلية ولكن أيضاً أولئك الذين ليسوا أعضاءاً في المجتمع كالشبكات التجارية والعاملين في الأسواق. وقد ينطوي وجود هؤلاء على اختلافات كبيرة كنوع المهارات التي يحتاجونها. وغالباً ما ينزع الرعويون الذين

إطار ٢٤: إدارة التنوع في المواشي

تتسم الأنواع الأصلية بتكيفها الحسن مع الأقاليم التي تسكنها. وينجم عن هذا التكيف خصائص محددة لا تميز هذه الأنواع فحسب بل أيضاً منتجاتها. فمواشي إفريقيا أو آسيا أو أميركا الجنوبية تنتج حليباً وألياناً ولحوماً ذات خصائص معينة تسبغ عليها قيمة مضافة أعلى خاصة عندما يتم إبرازها في استراتيجيات التسويق مما يتيح أماناً اقتصادياً لسبل العيش الرعوية. [٥٨] وقد دعمت الدول الصناعية في أوروبا التنمية الريفية من خلال هذه الآلية، واضعة لصيغ معينة لحماية وتشجيع هذه المنتجات المحلية. [٥٩]

من شأن استراتيجيات التنمية التي تركز على نوع واحد فقط من المواشي وعلى صِنف واحد فقط من الأصناف العديدة التي ينتجها نوع الماشية ذاك أن يقلل بدرجة كبيرة مجمل مخرجات نظام المراعي. فقد تبين مثلاً أن مخرجات النظم التقليدية للإنتاج الرعوي بكل ما تشتمل عليه من تنوع تفوق كثيراً مخرجات مزارع تربية المواشي في المراعي الإفريقية والموجهة نحو إنتاج اللحوم وذلك بإنتاجية أعلى بضعفين إلى عشرة أضعاف. [٦٠] إلا أن نظم الإنتاج المتنوع هذه تحتاج عادة إلى حجم عمالة أكبر وتقتضي سمات معينة كحرية التنقل إلى المراعي الموسمية والموارد المتنوعة وأشكالاً مجتمعية من الحيازات من أجل إيجاد إدارة على نطاق ملائم ومواشي ذات قدرة على التكيف تستطيع تحمل مشاق التنقل والوصول إلى الأسواق من أجل مجموعة متنوعة من المنتجات والتي قد لا تكون متوفرة إلا في مواسم معينة.

نزل للسياحة الإيكولوجية في محمية كالاما المجتمعية للحياة البريةAWF ©

٥٨. LPP, LIFE Network, IUCN-WISP and FAO 2010

٥٩. توفر الأنظمة الأوروبية رقم 509/2006 ورقم 510/2006 ورقم 1791/2006 حماية للمنتجات التقليدية في إطار "موقع المنشأ المحمي" و"المؤشر الجغرافي المحمي" و"ضمان الخصوصية التراثية".

٦٠. Scoones, 1995

الألبكة في بوليفيا، تستخدم في إنتاج الصوف SAVIA © والحليب ومنتجات أخرى

إطار ٢٥: سبل العيش القائمة على الحماية في كينيا [٦١]

أقامت مجتمعات في شمال كينيا عدداً من منظمات الحماية للاستفادة مما لدى الدولة من إمكانيات سياحية كبيرة والتكاملية الطبيعية بين تربية المواشي على نطاق واسع وحماية الحياة البرية. مثلاً منظمة «نايبونغا» للحماية هي مبادرة مجتمعية تملكها وتديرها تسع مزارع جماعية لتربية الحيوانات في منطقة "لايكيبيا" الشمالية حيث يخصص ما مساحته ٤٣ ألف فدان كمنطقة محمية. وقد أنشأت منظمة الحماية في عام ٢٠٠٣ للتعامل مع تحديات الصيد بدون ترخيص وسرقة الماشية وغياب الأمان وتنقل المواشي والمياه.

ونتيجة لإنشاء منظمة الحماية هذه تمكن مجتمع «نايبونغا» من تحسين التنوع الحيوي بما في ذلك الحياة البرية والنباتات الطبية وتطوير نُزل مربحة سياحياً وموفرة لفرص العمل. ويتولى أشخاص مخولون من المجتمع إدارة إيرادات منظمة الحماية حيث تستخدم في تمويل منح دراسية ومشاريع مائية وتحسين الاتصالات ومرافق النقل.

أما منظمة «كالاما» المجتمعية لحماية الحياة البرية فهي مبادرة مشابهة تغطي ٩٤٥,٣٢ هكتاراً وتشمل سكاناً يتراوح عددهم ما بين خمسة آلاف وستة آلاف نسمة في منطقة "سامبورو" الشمالية. وقد أنشئت هذه المنظمة في عام ٢٠٠١ لإيجاد مصادر دخل متنوعة لمربي المواشي، حيث جُعل ما مساحة ١٦ ألف هكتار كمنطقة عازلة، اعتبرت ٦ آلاف منها منطقة حماية أساسية. ويقوم أفراد من المنظمة برعي ماشيتهم في المنطقة العازلة أثناء موسم الجفاف، في حين يمنع الدخول إلى منطقة الحماية الأساسية إلا في الأعوام شديدة الجفاف. ويتولى إدارة المنظمة مجلس منتخب يمثل مختلف أرجاء المزرعة الجماعية لتربية الحيوانات. ومن الفوائد التي يجنيها المجتمع ضمان حيازات الأراضي وفرص عمل جديدة وأمان أكبر ومرافق مائية أفضل وإدارة محسنة لعملية الرعي وشبكات نقل واتصالات محسنة.

٦١. IUCN 2008c

يفقدون رأس مالهم الاجتماعي الداخلي (أو ما يعرف بروابطهم) نحو تطوير رأس مال اجتماعي خارجي أقوى مما لدى نظرائهم، وهم كذلك غالباً ما يلعبون أدوار الوسطاء مثلاً بين المنتجين الرعويين من جهة والتجار أو الحكومة من جهة أخرى. ولقد تبيَّن أن شيوع هذا النوع من رأس المال الاجتماعي يرتبط بمستوى التعليم الذي يبلغه الفرد.

استراتيجيات سبل العيش التي يستخدمها الرعويون

يقع الإنتاج الواسع النطاق للمواشي التي ترعى وتنقب في الأرض في صُلب معظم استراتيجيات سبل عيش الرعويين، في حين تصمم العديد من الاستراتيجيات الأخرى لسبل العيش لتتوافق مع متطلبات نظام المواشي. ويقوم العديد من الرعويين بتربية أنواع مختلفة من المواشي للاستفادة من النطاق المتنوع لمنتجات وأسواق المراعي والتكيف مع مختلف أنواع التهديدات. من أمثلة ذلك تربى الجمال في مناطق واسعة جنوب الصحراء الكبرى لحصاد الأعشاب من بين الشجيرات الموجودة في المراعي ولقدرتها على البقاء في المناطق الأكثر جفافاً في حين تكون المواشي أقل قدرة على التحمل ولكنها مفضلة لقيمتها السوقية المرتفعة وإنتاجها من الحليب. وتربى الأغنام والماعز لسرعة تكاثرها وسهولة تسويقها.

لكن الرعويين يستخدمون مجموعة مختلفة من استراتيجيات سبل العيش وفقاً للظروف فينقلون التركيز من استراتيجية لأخرى حسب الحاجة وتوفر الموارد. وقد تقوم الاستراتيجيات على المورد الطبيعي أو على غير ذلك. وقد تشمل استراتيجيات الإنتاج الغذائي كإنتاج المواشي وزراعة المحاصيل وجمع المحاصيل البرية واستراتيجيات غير غذائية وبيع المعادن والعمالة المهاجرة وتحويلات الأموال. وغالباً ما تنوع الأسر في الأعمال التي تقوم بها لضمان تنوع مصادر دخلها في مختلف أوقات العام أو تبعاً للظروف المختلفة. وفي هذا السياق يزداد تقدير الأسر لأهمية التعليم كسبيل لتمكين بعض أفراد الأسرة من الحصول على عمل خارج المزرعة.

ينبغي أن تشتمل المشاريع التنموية على إدراك أهمية هذه الاستراتيجيات المختلفة لبناء سبل عيش رعوية مرنة ومستدامة وأن تكون أيضاً واعية للتوترات الممكنة بين استراتيجيات سبل العيش. وقد تكمل بعض سبل العيش سواها بدرجة كبيرة كما هو الحال بين حصاد وبيع الأصناف البرية (مثل النباتات الطبية) وتربية المواشي. وثمة سبل عيش بديلة لبعضها بعضاً كالمواشي وإنتاج المحاصيل والتي قد تتنافس فيما بينها على العمالة وموارد الأرض. وليس بالضرورة أن يترتب على هذه التبادلية قيمة صافية. فقد تكون إنتاجية النظام أكبر عندما يتم اتباع مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، كما يمكن لعدة سبل عيش أن تكون داعمة لبعضها بعضاً (مثلاً توفر المواشي السماد الطبيعي للمحاصيل في حين توفر بقايا المحاصيل علفاً للمواشي). وكثيراً ما تجتمع هذه النظم معاً في توفير سبل عيش الرعويين.

ينبغي على المخططين التنمويين التمييز بين استراتيجيات سبل العيش التكميلية والاستراتيجيات البديلة. على سبيل المثال تشكل العمالة المهاجرة بديلاً عن الرعوية والتي يغيب الفرد عن نظامها. وقد يكون هذا الخيار لا يزال يمثل طريقة مفيدة جداً لتنويع العمالة الرعوية، كما أن تحويلات العمالة المهاجرة مهمة للعديد من الرعويين. لكن عندما تستأثر سبل العيش البديلة للرعوية بالموارد (ومنها العمالة) على حساب النظام فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل دور المواشي في سبل العيش وما قد يستتبع ذلك من عواقب وخيمة على الاستدامة والنجاح. وقد تكون

إطار٢٦: معالجة الصوف وتسويقه في قرغيزستان[٦٢]

أدت مشاريع المنظمات الأهلية في "توكباي-تالا" بقرغيزستان إلى انتعاش صناعة الصوف وتحسين دخول النساء المحليات. اعتادت نساء القرى على إنتاج مشغولات يدوية كجزء من هويتهن الثقافية، ولكنهن كن يجدن صعوبة في بيع منتوجاتهن. لذلك تمت مساعدتهن على تطوير المنتجات والوصول إلى الأسواق المناسبة. وقد اشتمل الدعم على تبادل الخبرات وزيارات ميدانية والتدرب مع مجموعات للحرف اليدوية وتطوير منتجات جديدة بمساعدة مصمم دولي. وقد صممت مجموعة نسوية محلية كتالوجاً لزيادة التعريف بمنتجات أعضائها مما ساعدهن على الوصول إلى أسواق جديدة في «أوش» عاصمة الإقليم وفي دول أخرى.
وقد أثمر التدريب عن بدء مجموعات نسوية بتسجيل مبيعاتها واستثمار قسم من العوائد في المجموعات ذاتها. ومنذ عام ٢٠٠٢ شهد أعضاء المجموعة

كشمير من النظم الرعوية في قرغيزستانCarol Kerven ©

نمواً في دخولهن الشخصية وفي مدخرات المجموعة ككل. وتستخدم أعضاء عديدات في المجموعة دخولهن الإضافية للاستثمار في تحسين مشاريعهن القائمة على الماشية، كما استخدمت بعض المجموعات مدخراتها للاستثمار في مشاريع مجتمعية كنظم تزويد المياه أو ورش في القرية.

٦٢. Ubaidilaeva, undated

بعض استراتيجيات سبل العيش مكملة لتربية المواشي وذلك حتى نقطة معينة ثم تصبح منافسة لها، كما في حالة إنتاج الفحم. يعتبر إنتاج الفحم أمراً أساسياً في سبل عيش العديد من الرعويين، حيث يلجأ هؤلاء للاعتماد على هذا الإنتاج في إيجاد مصدر دخل خلال أوقات الشدائد. ولكن عندما يصبح عدد أولئك المعتمدين على صنع الفحم مرتفعاً جداً فقد ينجم عن ذلك ضرر بيئي بالغ وأثر سلبي على استدامة نظام الماشية.

إطار ٢٧: الربط بين المؤسسات التقليدية والقانونية [٦٣]

يشرف صندوق تابع لمجلس المقاطعة على الأراضي في منطقة «غاربا تولا» بشمال كينيا. لكن المجتمع في هذه المنطقة والذي يتألف من ٤٠ ألف نسمة يعيشون على مساحة قدرها عشرة آلاف كم٢ لا يثقون بأن مجلسهم سيتوخى العدالة في تخصيص الأراضي. في عام ٢٠٠٨ التقى كبار السن في المجتمع بأعضاء المجلس وبمسؤولين حكوميين آخرين للمطالبة باحترام أكثر لأعرافهم وقوانينهم التقليدية بخصوص حوكمة الموارد الطبيعية. وتم التوصل لاتفاق لتوثيق القواعد العرفية الخاصة بإدارة موارد طبيعية معينة كالمياه والمراعي وتبنيها كلوائح داخلية في الدولة. ويسفر ذلك عن إضفاء الصبغة القانونية على القواعد التقليدية مما يعطيها سلطة أكبر ويوفر مرجعية لتحكيم أفضل ويقلل فرص استغلال البعض للثغرات القانونية والحصول على الأراضي دون وجه حق ويرفع قدرات المؤسسات التقليدية

العوامل المؤثرة في الوصول إلى الموارد واستراتيجيات سبل العيش

العلاقات الاجتماعية

تمثل العلاقات الاجتماعية التي تربط الرعويين بحكومتهم ومواطنيهم عاملاً هاماً في تطورهم خاصة في الدول التي يشكل فيها الرعويون أقلية عرقية كما في إفريقيا وأميركا اللاتينية وأجزاء من آسيا (تحديداً في شبه القارة الهندية والصين) وشمال أوروبا (في اسكندنافيا). ومع تزايد جهود تعليم الرعويين وتحسين المؤسسات الديموقراطية في بعض البلدان أخذ الرعويون يحظون بتمثيل أفضل مما يعزز علاقاتهم الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك أدت مشاريع التنمية أحياناً إلى

٦٣. IUCN 2011b

دور النساء التقليدي في غزل الصوف في إسبانيا © Jesús Garzón

إطار ٢٨: تغيير العلاقات الاجتماعية للنساء الرعويات [٦٤]

ليس كل ما تحققه النساء الرعويات من تقدم في مجال التمكين هو نتاج المبادرات التي تنفذها وكالات التنمية. فقد أدى ازدياد التعليم وتغير الظروف الاقتصادية إلى تبني النساء تلقائياً لفرص عمل جديدة وأنشطة جديدة للحصول على دخل. وثمة حالات دراسية عديدة تبرز ظاهرة مشتركة بين النساء اللواتي يعدن استثمار دخولهن ضمن إطار الأسرة، مثلاً في توفير الرعاية الطبية للأطفال ودفع رسوم المدارس. وفي كثير من المجتمعات تمخض ذلك عن تحسن واضح في الوضع الصحي وانخفاض وفيات الأطفال، ويترافق ذلك مع تغير في مواقف المجتمعات. وقد تم أحياناً تيسير هذه العمليات من خلال دعم تعليم النساء.

كما أثبت دعم المنظمات الأهلية لتمكين النساء نجاحاً في حالات عديدة، غالباً من خلال دعم تشكيل المجموعات النسائية وتبنيها لأنشطة اقتصادية أو الاستفادة من أسواق جديدة لبيع السلع الموجودة. في مصر يعتمد البدو والذين يرتفع معدل توطينهم على النساء للحصول على دخل من خلال بيع المشغولات اليدوية بدعم من المنظمات الأهلية لإقامة مركز تسويق وتدريب الأعضاء على إدارة أعمالهن وتسويق منتجاتهن. وقد أتت هذه الأعمال بحوافز جديدة للأسر كي تسمح للنساء بتلقي التعليم.

٦٤. Sandagsuren 2007

إضعاف هذه العلاقة إما باستبعاد الرعويين من جهود التنمية الرئيسية بدعم غير الرعويين والذين ينافسون الرعويين على الموارد.

تتسم العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الريفية غالباً بعدم التساوي، وكثيراً ما تحرم النساء على وجه التحديد من حقوقهن. وتتميز الرعوية عادة بتقسيم واضح في أدوار العمل، مع أنه يصعب التعميم حول الأدوار التي تلعبها النساء في المجتمعات المختلفة. لكن يمكن القول عموماً بأن النساء في معظم المجتمعات الرعوية لا يملكن حق حيازة الأراضي ويعتبرن أقل استقلالية اقتصادياً من الرجال. ولذلك تبعات عميقة على التطور العام للمناطق الرعوية فيؤثر مثلاً في قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات أو قدرتهن على الإدارة المستدامة للعديد من الموارد الطبيعية التي هي نظرياً تحت تصرفهن.

يتضمن السعي لتمكين المجتمعات الرعوية عامة خطراً يتمثل في اعتبار تمكين المرأة أمراً جانبياً بل حتى أن يتم حرمان النساء من حقوقهن جراء منح قوة محلية جديدة للزعماء الذكور. وقد يؤدي ذلك إلى تقويض استدامة المجتمعات الرعوية كما في الدول الصناعية والتي عانت من هجرة كبيرة للنساء من المناطق الريفية مما أدى إلى إضعاف الاستدامة الاجتماعية لسبل العيش هناك. وقد تضاعف مشاريع التنمية عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في المجتمعات الرعوية من خلال الإخفاق في إشراك النساء في عمليات التنمية وبالتالي عدم فهم أولوياتهم التنموية ومن خلال التركيز على الأنشطة الاقتصادية التي يغلب أن يسيطر الرجال عليها (كتسويق اللحوم بدلاً من تسويق الحليب في المجتمعات الرعوية الإفريقية). كما قد تؤدي نفس منهجيات التمكين غير المنصفة –وإن بشكل أقل وضوحاً- إلى تهميش أكبر لمجموعات فرعية أخرى ضمن المجتمعات الرعوية (كالطبقات الدنيا مثل الحرفيين في بعض المجتمعات الرعوية الإفريقية). ومع ذلك فإن ثمة قصص نجاح عديدة في تمكين المرأة الرعوية يتركز بعض أهم نماذجها في الاستهداف المباشر للأدوار والمسؤوليات المرتبطة تقليدياً بالرجال.

المؤسسات

يمتلك الرعويون غالباً ترتيبات مؤسسية قوية تتحكم بجوانب عديدة من حياتهم بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية والعلاقات الاجتماعية وإدارة النزاعات. وكما ورد سابقاً تلعب هذه المؤسسات دوراً بالغ الأهمية في مخرجات سبل العيش في حين يترافق إضعاف هذه المؤسسات مع فقدان المرونة في سبل العيش الرعوية. وقد ساهم تفتيت الحوكمة التقليدية وفشل الدول في ملء هذه الفجوة في العديد من إخفاقات التنمية الرعوية في إفريقيا.
تقليدياً تسيطر المؤسسات الرعوية على العلاقات الخاصة بحيازات الأراضي واستخداماتها، ومن هذه المؤسسات مجالس كبار السن في بعض المجتمعات. بالتالي فقد ترافق تدهور نظم الحوكمة التقليدية

٦٥. Sandagsuren 2007

رعويون من منغوليا© IFAD

إطار ٢٩: نظم الممتلكات في منغوليا وتأثيراتها على البيئة الرعوية [٦٥]

منذ عام ١٩٩٠ انتقلت منغوليا من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق. وخلال عملية التكيف الهيكلي الموصى بها من البنك الدولي في التسعينات تم خصخصة كافة الممتلكات الجماعية بما فيها المواشي وحظائرها في مواقع التخييم الشتوية والربيعية والآلات والبنايات المملوكة جماعياً. أما أراضي الرعي فقد أبقيت بيد الدولة. ومع أن الخصخصة حسنت ملكية الأفراد للممتلكات إلا أن غياب السمة الرسمية عن حقوق الرعويين في الأراضي وغياب مؤسسات وترتيبات تقليدية لإدارة الأراضي أديا لاستحواذ الأغنياء على الأراضي وتحويل الأرض لاستخدامات غير رعوية كالتعدين وانتشار الرعي الجائر والتدهور البيئي.

وقد تم عكس هذا الوضع من خلال «قانون الأرض» لعام ٢٠٠٣ و«التعديلات الجديدة على قانون الطبيعة والبيئة» لعام ٢٠٠٦ وذلك من خلال إعطاء المؤسسات التقليدية تحكماً أكبر بالموارد الطبيعية. كما أن ما تلا ذلك من جهود لتنظيم الرعاة في مجموعات مجتمعية وإحياء المؤسسات التقليدية ونظم إدارة الممتلكات العامة أدت إلى تحسينات كبيرة في نوعية البيئة والوضع الاجتماعي لأعضاء المجموعة. وقد أخذ مالكو القطعان بالعودة إلى الاستراتيجيات التقليدية لإدارة المخاطر وتشكيل قطعان تتألف من أنواع مختلفة من المواشي والعودة إلى المستويات التقليدية والأكثر محلية في التعاون على إدارة العمل وإنتاج التبن وغيره من مدخلات الرعوية. وقد كان لذلك فوائد جمة لسبل العيش والبيئة. فتحسنت الدخول وانخفض الفقر وتحسنت الأوضاع البيئية نتيجة لانتعاش قواعد استعمال المراعي المجتمعية وزيادة التنقل الموسمي وتحسن الوصول إلى المراعي وزيادة التحكم بالموارد الإنتاجية كأماكن وجود المياه. كما غدت فوائد الحماية ملموسة بشكل مباشر من الأسر الرعوية من خلال الساحة وتحسن تسويق المواشي ومنتجاتها. وقد أعيدَ تأهيل مناطق شاسعة من المراعي من خلال تطبيق نظم رعي فعالة واستخدام مصادر وقود بديلة وتحسين جهود المجتمع لرصد الاستخدامات غير المشروعة للموارد وحمايتها.

إطار ٣٠: محددات التجارة الدولية للمواشي [٦٦]

في العديد من الدول النامية لا يُمنح الرعويون الحق بالوصول للأسواق الدولية الهامة بسبب التشدد في المعايير الدولية الخاصة بالصحة الحيوانية الموضوعة من قبل المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والهادفة لتسهيل التجارة الآمنة في المواشي ومنتجاتها. ويطالب القانون الصحي لحيوانات اليابسة الموضوع من قبل المكتب الدولي بالقضاء على الأمراض الخطيرة التي تصيب الحيوانات العابرة للحدود من أجل خفض خطر تصدير تلك الأمراض للشركاء التجاريين.

سوق للمواشي في الصومال © Ilse Koehler-Rollefson

وينتشر العديد من الأمراض المصنفة في شتى بقاع إفريقيا مثل مرض الحمى القلاعية وحمى وادي "رِيفت". ويعتبر القضاء على هذه الأمراض في إفريقيا أمراً مكلفاً كما يمثل تحدياً فنياً، مما يجعل تحقيقه غير ممكن على المدى المنظور. وهذا بدوره يعيق إمكانية قيام العديد من الدول بالاتجار بالمواشي ومنتجاتها وفق قواعد منظمة الصحة العالمية. ومع ذلك فقد وضع مكتب الدول الإفريقية للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الإفريقي "سبلاً بديلة تتسم بالسهولة والواقعية وإمكانية التطبيق لتحسين الوصول لأسواق منتجات المواشي ذات القيمة العالية دون استيفاء شرط القضاء على كافة الأوبئة الحيوانية".

ويستند النهج الذي يقترحه مكتب الدول الإفريقية للموارد الحيوانية على مبدأ مفاده أن مختلف أنواع منتجات المواشي تشكل أخطاراً متنوعة مرتبطة بانتشار الأمراض خاصة تلك القابلة للانتقال للبشر. كما يمكن تطوير منهجيات أكثر ملاءمة في إفريقيا لضمان سلامة الغذاء دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالقضاء على الأمراض. وتتمثل ميزة مثل هذه المنهجيات في أنها تقتضي معالجة منتجات المواشي داخل الدولة مما يعني إيجاد هذه القيمة في الموطن الأصلي لهذه المنتجات وليس بعد تصديرها.

بإضعاف حيازات الأراضي. وقد ساهمت الدولة أحياناً في هذا الضعف من خلال التقويض المتعمد للزعامات التقليدية والتي اعتبرت تهديداً للدولة ومن خلال تأميم ملكية الأراضي. وقد أدى ذلك إلى صراع على الموارد وإيجاد مراعي متاحة للعموم في مناطق أديرت تقليدياً بطريقة مجتمعية وأحياناً نشوء مشكلة "مأساة المشاعات". وينبغي التأكيد هنا أن هذه «المأساة» ليست نتيجة محتومة لإدارة الأراضي الرعوية ولكنها ناجمة عن تفتيت إدارة الأراضي الرعوية. وقد تمثل الحل المثالي في حالات عديدة في إعادة السيطرة والحوكمة للمؤسسات المحلية بدعم ومباركة من الحكومة المحلية والحكومة الوطنية.

ومن المؤسسات الأخرى الضرورية لاستدامة سبل العيش الرعوية السوق، وكثيراً ما ينعكس تدهور الأسواق سلباً على سبل العيش الرعوية. كما يترتب على ضعف البنية التحتية ومرافق الاتصال الحد من قدرة العديد من الرعويين على الوصول إلى الأسواق وعدم فهمهم لكيفية عمل الأسواق. وليس ثمة أسواق للعديد من السلع والخدمات التي تنتجها النظم الرعوية (كأسواق النباتات الطبية أو منتجات الألبان في مناطق إفريقية رعوية عديدة. أما عندما تكون الأسواق متوفرة (للماشية مثلاً) فإنه يسهل استغلالها من قبل الوسطاء الأكثر ثقافة وإمكانيات.

لقد أتاح تطوير الأسواق العديد من الفوائد للرعويين ولكن ذلك لم يخلُ من مخاطر وانحرافات. في شرق أوروبا قد يعكس التركيز على تسويق اللحوم والمواشي [٦٧] أولويات التنمية لدى المانحين والحكومة والسهولة النسبية لتسويق هذه المنتجات مقارنة بمنتجات الألبان. إلا أن قيمة الحليب في بعض المجتمعات الرعوية الإفريقية تفوق قيمة اللحوم بضعفين إلى أربعة أضعاف، وبالتالي يساهم التركيز على تسويق المواشي الذي يتولاه الرجال عادة في إدخال تغييرات على اقتصاد الأسرة والأهداف العامة لإنتاج المواشي. ولكن تطوير أسواق للسلع المناطة إدارتها تقليدياً

٦٦. Davies and Hatfield 2008

٦٧. Joekes & Pointing 1991

إطار ٣١: تحديات تسويق الحليب

في بعض القرى الأثيوبية الواقعة بالقرب من الطرق الرئيسية والتي تشكلت نتيجة لاستقرار مجموعات سكانية تبيع نساء "البورانا" الحليب واللبن للمركبات المارة خلال الموسم المطري الرئيسي نظير مبلغ زهيد (يقدر بخمسة سِنتات أميركية للكوب الكبير). كما تبيع النساء الصوماليات في "جيجيغا" و"بابيل" وغيرهما من البلدات الصغيرة حليب الأبقار والنياق للمستهلكين. ويفسد الحليب بسرعة ويصبح اللبن حامض الطعم بعد بضعة أيام. فإن لم يتيسر مشترون تقوم النساء بتقديم ما لم يبعنه لعائلاتهن قبل فساده. إلا أن التجربة بيَّنت قدرة النساء –مع بعض المساعدة- على تنظيم جهودهن ضمن تعاونيات تسويقية وإمكانية بذلهن جهوداً إضافية لتصنيع الزبدة والتي لا تفسد بسرعة كالحليب واللبن. [٦٩]

موقع لجمع الحليب في موريتانيا Tiviski ©

في المراكز الحضرية الصومالية تحافظ النساء على الصلات مع قريباتهن في المناطق الريفية مما يساعد على استدامة شبكات تسويقية واسعة لبيع حليب النياق الطازج. وتفوق النساء أزواجَهن في القدرة على المحافظة على هذه العلاقات بسبب الطبيعة المعقدة للعلاقات العشائرية في هذا البلد، لكنهن في هذا السياق يستفدن من الرجال كناقلين للحليب والذي تمتد شبكاته مئات الكيلومترات داخل الآجام. وتتسم شبكات التسويق هذه بأنها ثنائية الإتجاه، حيث يعود للمناطق الريفية الدخلُ الناتج عن بيع الحليب على شكل سلع تلعب دوراً بالغ الأهمية في العديد من سبل العيش الريفية. [٧٠]

بالنساء أدى في بعض الحالات إلى الاستغلال من قبل الرجال كما يلاحظ عند إضفاء الطابع التجاري على منتجات الألبان في كينيا. [٦٨] وليس بالضرورة أن يتمثل حل ذلك بتجنب الاستثمار في هذه الأسواق وإنما بجعل هذا الاستثمار جزءاً من عملية أشمل لتمكين النساء وإعطائهم بالتالي قدرة على المشاركة في تحديد كيفية حدوث التغيير داخل الأسرة.

ليس ثمة أسواق للعديد من المنتجات الرعوية (كالصمغ والنباتات الطبية ومنتجات متفرقة للمواشي) لكن من الممكن إيجادها من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير التعليم والتدريب في المناطق الرعوية وتسهيل الحصول على قروض. كما تستفيد الأسواق عامة بشكل كبير من تحسين تبادل المعلومات خاصة بهدف تعزيز قدرة الرعويين على التفاوض التجاري وتمكين أصحاب المنتجات من استثمار الأسواق استثماراً استراتيجياً.

إطار ٣٢: التعاونية للتسويق الرعوي CECOALP [٧٢]

تتألف CECOALP وهي منظمة مدارة ذاتياً من ألف عائلة منتجة لمنتجات حيوان "الألبكة" في القسم البيروفي من الأنديز. وقد انخرط أعضاء المنظمة في ثماني تعاونيات هدفها الرئيسي إضفاء السمة التجارية على منتجات هذا الحيوان كالصوف واللحم. وتطور هذه المنظمة وسائل لتحسين عملية إدخال قيمة مضافة مثلاً من خلال معالجة الصوف وتصنيع ثياب ذات قيمة مرتفعة وتدعم التسويق خاصة في الدول الأخرى. وتساهم التعاونية في الإشراف على مساعي التغلب على المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية وتحسين مستوى الرفاه على المستوى الأسري والتوسط بين المنتجين والحكومة.

المنظمات

في ما تقدم ناقش هذا البحث المنظمات الرعوية وعلاقتها بدعم رأس المال الاجتماعي والتمكين المجتمعي. وقد بُذلت جهود كبيرة لبناء المنظمات الرعوية إما من خلال استثمار الهيئات المجتمعية القائمة أو استبدال المؤسسات الرعوية التقليدية كما جرى في حالة الجمهوريات السوفيتية السابقة ذات المراعي الشاسعة حيث حققت مجهودات عديدة في هذا المجال درجة من النجاح على المدى الطويل. وهذا ما كان تحديداً عندما تولت المجتمعات تطوير الجمعيات الرعوية عوضاً عن فرضها على هذه المجتمعات وحيثما وُجدت تكاملية بين المؤسسات التقليدية والمنظمات الجديدة.

تستطيع الحكومات دعم الرعوية من خلال إيجاد سياسات واستثمارات داعمة للحقوق والمسؤوليات المحلية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. وغالباً ما توجد ضرورة لزيادة التمويل الحكومي لتنمية المراعي وضمان

٦٩. IIRR 2004

٧٠. Nori 2007

٧١. http://www.corredorpuno-cusco.org/getdoc.php?docid=189

إطار ٣٣: المنظمات الرعوية للإدارة المجتمعية للأرض [٧٣]

أسِّست المنظمات الرعوية في العديد من الدول لتحسين إدارة الموارد المشتركة وتحسين سبل عيش الرعاة. في قرغيزستان مثلاً دعمت منظمات أهلية مربي المواشي لتشكيل جمعية لمستخدمي المراعي وتسجيلهم كخطوة باتجاه حماية حقوقهم في الوصول إلى المراعي البعيدة واستخدامها. أما في كازاخستان فتقوم جمعية أطلق عليها مؤسسة مزارعي كازاخستان بتيسير استخدام المراعي المشتركة في منطقة أدى فيها تفتيت الأراضي لقطع صغيرة إلى إضعاف الاستدامة الرعوية. وفي إقليم التيبت الصيني طورت المجتمعات المحلية اتفاقيات تعاونية لإدارة المراعي أيضاً للتصدي لمشكلة الفقر الناجمة عن خصخصة الأراضي.

في نيبال تتم ممارسات الإدارة التقليدية عبر نوعين من المنظمات المحلية هما اللجان المجتمعية والجمعيات الأهلية. أما اللجنة المجتمعية فهي عبارة عن هيئة منتخبة تنظم وتسيطر على الوصول إلى الأراضي الرعوية وغيرها من موارد الأعلاف من خلال إنفاذ حقوق وقواعد واضحة ومتفق عليها مدعومة بضوابط وعقوبات اجتماعية متنوعة. وخلافاً لذلك فالجمعيات الأهلية هي مجموعات من الأسر محددة ذاتياً وتتشارك بالاهتمامات والموارد. ويتم ضمن اللجنة المجتمعية انتخاب لجان فرعية لكل جمعية أهلية تشتمل على تمثيل للرجال والنساء مع أنه يغلب على اتخاذ القرارات حول إدارة المراعي أن يكون من مسؤولية النساء اللواتي يكن مستقرات طوال العام.

وجود الأطر والبُنى اللازمة التي تمكن الحكومة المحلية من لعب دورها في دعم التنمية الرعوية. كما ينبغي وجود قيادة على المستوى الوطني تعمل على قيام الحكومة المحلية بتفويض سلطة صناعة القرار للقادة المحليين في حين تحرص على مراعاة القيادات التقليدية لحقوق كافة المواطنين وعدم اتخاذ إجراءات غير منصفة.

من التحديات الشائعة أثناء تطوير المنظمات الرعوية مسألة التمثيل قد يتم إغفال عنصر تمكين القادة المحليين إن أقيمت المنظمات دون تشاور حقيقي أو انتخاب ديموقراطي. وبالفعل فغالباً ما ارتبط تدهور مورد طبيعي بإضعاف القيادة التقليدية جراء عمليات غير ديموقراطية ومنح السيطرة للقيادات الجديدة. وللتغلب على هذه التحديات أصبحت برامج التنمية تولي اهتماماً أكثر جدية لعمليات التنمية التي تركز فعلياً على تمكين المجتمعات وتتجاوز التطبيق المحدود للمشاركة.

إطار ٣٤: ترويج التمثيل الرعوي سياسياً [٧٤]

في شرق إفريقيا بذلت بعض الجهود السياسية لزيادة التمثيل الرعوي في الشؤون السياسية. فقد شُكلت مجموعات برلمانية رعوية أو لجان دائمة في أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وأصبحت فاعلة منذ تسعينات القرن العشرين. وحققت هذه المجموعات درجات مختلفة من النجاح، في حين قد يكون إنشاء وزارة دولة لشؤون تنمية شمال كينيا والمناطق الجافة الأخرى تأثر بشكل كبير بالمجموعة البرلمانية الرعوية الكينية. وللمجموعات الرعوية البرلمانية في مختلف البلدان أهداف متشابهة بشكل عام مثل تحديد المسائل السياسية وتعميمها ونشرها وتعزيز المعرفة والقدرة حول تلك المسائل وتوفير الدعم الفني في صناعة السياسات. وعلى الرغم من قِصر مدة العضوية في المجموعات البرلمانية -حيث تتراوح بين أربعة أو خمسة أعوام تبعاً للدورة البرلمانية- إلا أنه بمقدور الممثلين البرلمانيين المطالبة بدرجة من الشرعية والمساءلة التي يفتقدها أحياناً الممثلون الرعويون الآخرون.

أمين عام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أرباي Ed Barrow ©
ديالو يلتقي ممثلين مجتمعيين من كينيا خلال مؤتمر الأطراف

٧٣. IUCN 2011a

٧٤. Reconcile/IIED, 2004

المعايير الدنيا للتنمية الرعوية المستدامة

للورقة هذه غايتان: ١) مساعدة المخططين وصناع السياسات على تجنب الاستراتيجيات والسياسات الاستثمارية التي تؤثر سلباً على الرعويين؛ ٢) مساعدة أولئك على جعل السياسات والخطط الخاصة بالتنمية الرعوية مصممة خصيصاً لتناسب احتياجات الرعويين. فيما يتصل بالغاية الأولى ثمة أمثلة عديدة على سياسات واستثمارات أضرت بالرعوية وفاقمت الفقر في الأراضي الجافة. ومن هذه الأمثلة بعض الاستثمارات في ري مزروعات الأراضي الجافة والذي أثر سلباً على الاحتياطي المائي للرعي في موسم الجفاف إضافة إلى بعض السياسات المشجعة على الحماية "المطلقة" حيث يُمنع ملاك الأرض من أرضهم ومواردها. وقد يصعب أحياناً التحقق من الآثار السلبية لسياسة ما، وينبغي عندها التوفيق بين المصالح المتعارضة. ومع ذلك فقد ينشأ العديد من الأوضاع المعاكِسة التي يسهل تجنبها بوجود وعي أكبر لدى المخططين وصناع السياسات بالفرص المتاحة للرعوية والمحددات التي تعترضها.

أما بالنسبة للغاية الثانية فإنه يتوجب اتباع منهجيات تمكين أصيلة تتجاوز مجرد التشاور إلى معالجة الأسباب الرئيسية لإخفاقات الحوكمة والإخفاقات المؤسسية عوضاً عن البحث عن حلول فنية محضة. وليست الأمثلة الواردة في هذا التقرير وصفات جاهزة للتنمية الرعوية، إنما هي أمثلة على ما يمكن تحقيقه عند اتباع عمليات تنموية مناسبة ويُعطى الرعويون دوراً أكبر في وضع السياسات والخطط. ومن الضروري دائماً وجود نظرة عالمية للتنمية الرعوية للاستفادة من التجارب الناجحة العديدة سواءً في الدول الصناعية أو النامية. إلا أنه ينبغي تذكر الإخفاقات الماضية حين تم التخلص من المداخل الناجحة من الرعاة تسببت التقنيات المستجلبة من الدول الغنية في تفاقم الفقر والتدهور حيث لم يُستشَر الرعويون وافترض الأجانب أنهم يعلمون الأهداف التنموية لأولئك الرعويين.

كيفية تطوير استراتيجيات وطنية موجهة وداعمة للعملية الرعوية

١. إفهم ماهية الرعوية وما قد تكون عليه من تنوع. فالرعوية تمارَس في نحو ٧٥٪ من دول العالم. وحتى في الدول الصناعية يعاني الرعويون من قلة الفرص جراء وجودهم في مناطق نائية. لذلك ينبغي تطوير استراتيجيات وطنية مراعية للتنوع في المجموعات الرعوية الموجودة داخل حدود الدولة والعابرة لها.
٢. إفهم قيمة الرعوية والتي لا تقاس فقط بالمنتجات الواضحة مثل اللحوم والحليب ولكنها تشمل سلعاً أخرى من منتجات المواشي (كالجلود والأصواف) وخدمات (كالنقل والزِّبل) وسلع أخرى ليست من المواشي (كمنتجات الغابات من الأخشاب وغيرها) وخدمات بيئية هامة (كالدورة المائية وحماية الحياة البرية) إضافة للخدمات الاجتماعية والثقافية.
٣. أدرِك أن العديد من أهم قيم الرعوية (بما في ذلك الحليب واللحوم) لا يُحسَن إدراجها ضمن بيانات السوق حيث أن صفقات عديدة تجرى خارج إطار السوق. لذلك ينبغي للتنمية الاقتصادية أن لا تسترشد فقط ببيانات السوق في ظل إخفاق سوقي واسع النطاق، بل ينبغي الاستفادة من أساليب أكثر ملاءمة لجمع بيانات تتجاوز تلك التي توفرها الحسابات والمسوح الوطنية.
٤. عند النظر في الخيارات المتعلقة بالأراضي الجافة ينبغي عليك مراعاة المرونة كخاصية أساسية وهدف رئيسي للتنمية. أما في البيئات التي تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد المنتجون يكثفون الانتاج الأقصى في الزمن الجيد (الوفرة) ويقللون الخسائر الى الحد الأدنى في الزمن السيء (الندرة). و للرعاة فهم محافظ للتنمية وهذا يعكس أحيانا الفهم المتدني لمن هم خارج المجتمع الرعوي لأهداف إنتاجية معقدة. وينطبق هذا المنطق على التقنيات الجديدة التي تبدو متوافقة مع الرعوية وعلى استراتيجيات سبل العيش التي لا زالت تطرح كبديل للرعوية.
٥. استناداً إلى تقييم اقتصادي أكثر تكاملاً للرعوية تعرَّف على تكاليف فرص الاستخدامات البديلة للأراضي وأثر ترويج بدائل لغير الرعويين (ومنهم الرعويون السابقون المعوزون) على الإنتاج الرعوي. واعلم أن هذه التكاليف ملموسة على مستوى الأراضي. مثلاً كل هكتار مُشاطِئ مستثنى من النظام الرعوي يشير إلى وجود هكتارات أخرى عديدة من الأراضي غير المُشاطِئة تُركت أقل إنتاجية ضمن النظام الرعوي العام، فمعادلة هكتار مقابل هكتار غير ملائمة.

تجنب استثمارات وسياسات غير رعوية تؤدي إلى إضعاف الرعوية

١. أدرك أن المشاريع غير الرعوية قد تكون ذات أثر بارز على الرعوية، ومنها مشاريع الري التي تقلل تدفق المياه إلى الأراضي المنخفضة الجافة. وكثيراً ما يؤدي الاستثمار الزراعي على المستوى الوطني إلى إضعاف الحوافز في الأراضي الجافة بحيث يتم تبني سبل عيش أقل مرونة على حساب الرعوية مما يجعل الناس في الأراضي الجافة أشد ضعفاً في مواجهة الجفاف ويؤدي بذات الوقت إلى تقويض قدرة الرعوية على التكيف.
٢. حافظ على المسؤولية عن إرساء الإنصاف في الحقوق في الأراضي الرعوية. في العديد من الدول النامية تتسم حيازات الأراضي في النظم الرعوية بالضعف حيث تُحابي السياسات المزارعين

المستقرين. في حالات كهذه قد تؤدي الاستثمارات والسياسات للإستخدامات غير الرعوية للأراضي سواء في المناطق الرعوية أو تلك المجاورة لها إلى إقصاء الرعويين عن الموارد مما قد يفاقم الفقر الرعوي والصراعات الرعوية.

٣. إعمل على ضمان التوازن في الاستشارات والتخطيط على المستوى الوطني وذلك انطلاقاً من حقيقة أن الرعويين قد يمثلون أقليات أقل حظاً وأن مستخدمي الأراضي الآخرين يتنافسون مع الرعويين على الأرض والمياه والموارد.

٤. إعلم أن الرعوية نظام لاستخدامات الأراضي المتعددة وليس مجرد شكل من أشكال الإنتاج الحيواني. بالتالي قد يتأثر هذا النظام سلباً بالاستثمارات المقوِّضة للدخول غير المتأتية من الإنتاج الحيواني واستخدام الموارد الطبيعية.

٥. إدمِج الرعوية ضمن سياسات حماية التنوع الحيوي.

اجعل الحوكمة والحقوق بما فيها تلك الخاصة بالأقليات في قلب التنمية الرعوية

١. أوجِد وادعَم منتديات للمعنيين من مختلف المستويات لضمان إدماج الرعويين والفاعلين غير الرعويين في عمليات التخطيط المحلية والوطنية، وشجع الحوار بين هذه المجموعات خاصة بين الحكومة والرعويين. وينبغي لدى إقامة منتديات المعنيين متعددة المستويات مراعاة حقيقة أن المناطق الرعوية قد تكون كبيرة وأن مناطق سكنى الرعويين المعنيين قد تكون خارج حدود الإقليم أو حتى خارج حدود الدولة.

٢. روِّج لاستخدام منهجيات التمكين في التخطيط التنموي وطوِّر القدرات خاصة في الحكومات المحلية من أجل تعزيز دور المنهجيات التشاركية كعملية تمكينية وليس كمجرد أداة مساعدة على التطبيق.

٣. احرص على أن يشمل التمكين كافة القطاعات في المجتمع وأن يشكل تمكين المجموعات المهمشة (خاصة النساء) أساس التنمية الرعوية.

٤. احرص على توفير الدعم الكافي للمجتمع المدني، مع إدراك الفرق بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٥. إجمع بين تمكين المجتمع والمساءلة المؤسسية من خلال بناء القدرات وإيجاد الرغبة الحكومية لإقرار ودعم التمكين المجتمعي.

كيفية تشجيع الاستثمارات والسياسات الداعمة للرعوية

١. استثمر في الرعوية باعتبارها استراتيجية للإستخدام المتنوع للأرض خلافاً لنظام حصري لإنتاج المواشي، مع الاعتراف بأهمية الخيارات التكميلية والبديلة لسبل العيش.

٢. استثمر في إنتاج المواشي رعوياً استناداً إلى الافتراض بأن الرعوية أمر منطقي ويمكن تعزيزها بالتقنيات المناسبة والتعديلات الإدارية، ومن غير الممكن استدامة استبدالها بسواها.

٣. عالج المسائل الجوهرية المتعلقة بالحقوق في الأراضي، واعمل على أن تكون التنمية الرعوية قائمة على توفير ضمانة أكبر للوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها. وفي العديد من الحالات ينبغي للتنمية أن تتناول ما هو أعمق من الحقوق في الأراضي، فتراعي إدراج مجموعة الحقوق المسلوبة من الرعويين وذلك لضمان التنمية المستدامة للرعوية.

٤. استثمر في الخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية والصحة. وقد لا يتحقق مردود هذه الاستثمارات بالسرعة المرتجاة إلا أنها تمثل أضمن سبل التنمية المستدامة وتقليل الفقر على المدى البعيد. وتشتمل الخدمات الأساسية أيضاً على الأسواق والتي سيتحسن استخدامها كثيراً من خلال تسهيل القدرة على الوصول إليها وتقديم الخدمات المالية كالتسليف والادخار والتأمين.

٥. استثمر في الحوكمة المحلية والربط بين المؤسسات التقليدية والقانونية، واستثمر أيضاً في بناء قدرات الحكم المحلي ليغدو قادراً على إدارة أكثر فاعلية وبالشراكة مع المجتمعات الرعوية.

الخاتمة

تطرقت هذه الورقة لإخفاق جهود التنمية السابقة والتي كانت قائمة على فهم ضعيف لأهداف سبل العيش الرعوية. ولا يجوز التعميم بشأن ماهية أهداف التنمية لدى الرعويين، فهي تختلف ليس فقط من مجتمع لآخر بل أيضاً من أسرة لأخرى وحتى ضمن الأسرة الواحدة. ومع ذلك فإنه عند الحديث بالعموميات يمكن القول إن التعامل مع عدم التأكد يشكل أولوية قصوى لدى معظم الرعويين. ويتسم نطاق ما يواجهه الرعويون من عدم تأكد بالاتساع الهائل –والذي يختلف من عام لآخر ومن موسم لآخر. ويعتبر العديد من الرعويين تأمين حَدٍ أدنى من الدخل أمراً أكثر أهمية من فرصة الحصول على متوسط دخل أعلى، خاصة وأن هذا الدخل الأعلى يفاقم الإحباط عندما تكون سبل العيش معدومة تماماً في الأعوام العِجاف.

استمر الفكر التنموي لردح طويل من الزمن مدفوعاً بهدف ضمني وهو زيادة التأكد في الأراضي الجافة وفرض النظام على سكان هذه الأراضي وبيئتهم. ويتعارض ذلك مع استراتيجيات العديد من الرعويين والذين يميلون لتقبل سمة عدم التأكد الشديدة في البيئة ويديرون نظام إنتاجهم وفقاً لذلك. وستصبح التنمية الرعوية أكثر فعالية عندما يُبذل جهد أكبر لبناء القدرة على التكيف لدى الرعويين. وتتزايد أهمية ذلك الآن جرّاء تسبب التغير المناخي في مضاعفة درجة عدم التأكد في الأراضي الجافة، لذلك ينبغي الوصول إلى فهم أفضل للكيفية التي يدير بها الرعويون الأخطار التي تواجههم وطرق جعل الاستثمارات والسياسات داعمة لتكيفهم لا معيقة له.

ختاماً، وَرَدَ الكثير في هذه الورقة حول أهمية تمكين الرعويين. وقد يبدو ذلك متعارضاً مع أهداف بعض المستثمرين وصناع السياسات، إلا أنه لا غنى عن إتاحة المجال للرعويين للتعبير عن احتياجاتهم واستخدام ما هو موجود لديهم من قدرات. وحتى إن فُهمت أهداف سبل العيش فهماً تاماً ووُفرت التقنيات «المناسبة» فليس ثمة ضمانة أنها ستكون مقبولة لدى الرعويين إن لم يتم تمكينهم ليصبحوا قادرين على تبني خيارات مدروسة في ما يقبلونه وما يرفضونه. وفي هذا السياق ينبغي للتنمية الرعوية أن تقوم على توقعات منطقية لا تغفل ما تعرض له الرعويون من تهميش عبر التاريخ وما ترسخ بينهم وبين مواطنيهم من فجوة في التنمية البشرية.

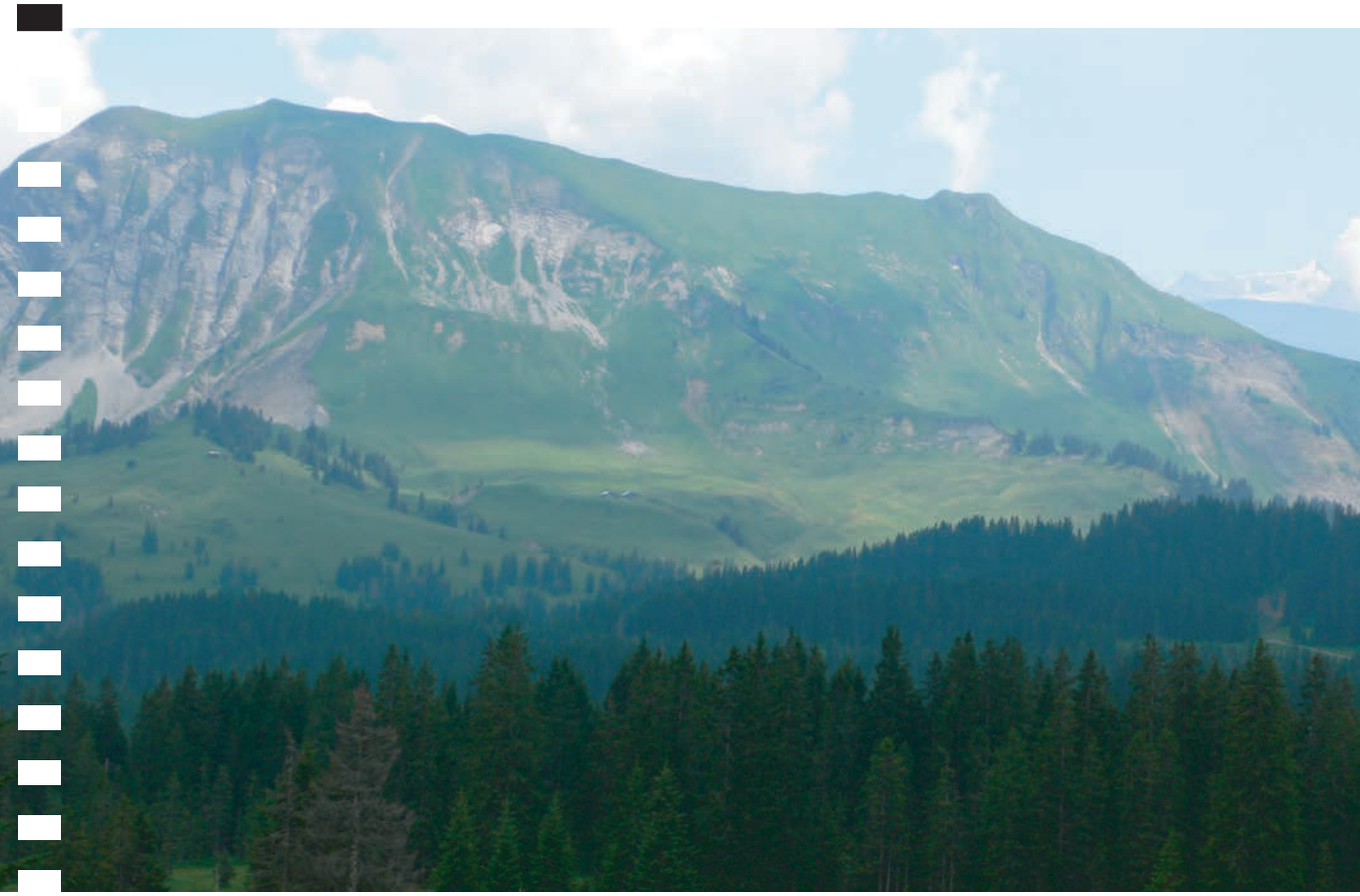

مراعي صيفية في جبال الألب البيرنيّةJean-Pierre Biber ©

المراجع

Davies J. and Nori M., 2008. Managing and mitigating climate change through pastoralism. "Climate Change, Energy Change and Conservation", Policy Matters 16, October 2008. http://www.iucn.org/about/union/commissions/ceesp/ceesp_publications/pm/index.cfm

Davies, J. 2006. Capitalisation, Commoditisation and Obligation among Ethiopia's Afar Pastoralists. Nomadic Peoples, Volume 10 (1)

Davies, J. and Bennett, R. 2007. Livelihood Adaptation to Risk: Constraints and opportunities for pastoral development in Ethiopia's Afar region. Journal of Development Studies, Volume 43 (3)

Davies, J. and Hatfield, R. 2008. The Economics of Mobile Pastoralism: A Global Summary. Nomadic Peoples, Vol. 11 (1)

Ehlers, E. & H. Kreutzmann (eds.), 2000. High Mountain pastoralism in Northern Pakistan. Steiner-Verlag, Stuttgart. 209 pp. (Erdkundliches Wissen Vol.132)

FAO, 2001. Pastoralism in the New Millennium. Animal Production and Health Paper No. 150, UN Food and Agriculture Organization, Rome. http://www.fao.org/DOCREP/005/y2647e/y2647e00.htm

FAO, 2003: Syrian Agriculture at the crossroads. http://www.fao.org/docrep/006/y4890e/y4890e00.htm

Fernandez-Gimenez, M. A., 2000. The role of Mongolian nomadic pastoralists' ecological knowledge in range management. Ecological Applications 5: 1318-1326

Fischer, S., Poschlod, P., Beinlich, B., 1996. Experimental studies on the dispersal of plants and animals on sheep in calcareous grasslands. Journal of Applied Ecology 33: 1206–1222

Flintan, F., 2008. Women's Empowerment in Pastoral Societies. IUCN-World Initiative for Sustainable Pastoralism 2008. http://cmsdata.iucn.org/downloads/gender_format.pdf

Gura, S., 2006. The Economics of Pastoralism in West Asia. report for the World Initiative for Sustainable Pastoralism (WISP), IUCN Nairobi. http://cmsdata.iucn.org/downloads/middle_east_reports.pdf

Halbach, E. & Ahmad, W., 2005. Prioritizing Investments for Initiating Rural Development: the Case of Rebuilding Afghanistan. Strategies for Development and Food Security in Mountainous Areas of Central Asia. International Workshop Dushanbe, Tajikistan June 6-10, 2005

IIRR, 2004. Food Security in Pastoralist Areas of Ethiopia. Nairobi: IIRR. http://www.mamud.com/foodsec.htm

IUCN, 2008a. Squandered wealth: a global economic review of pastoralism. The World Initiative for Sustainable Pastoralism. http://www.iucn.org/wisp/resources/?2218/Policy-note-Squandered-wealth-a-global-economic-review-of-pastoralism

Aredo D., 2004. Fuzzy Access Rights in Pastoral Economies: case studies from Ethiopia. Presented at "The Commons in an Age of Global Transition: Challenges, Risks and Opportunities". The Tenth Conference of the International Association for the Study of Common Property, Oaxaca, Mexico, August 9-13. http://www.idl-bnc.idrc.ca/dspace/handle/10625/32039

Azcárate, F.M., Seoane, J., Peco, B., 2010. Vías pecuarias y biodiversidad: Cuatro casos de estudio en la Comunidad de Madrid. II Congreso Nacional de Vías Pecuarias. Cáceres (España). 27-29 Octubre 2010, pp. 471-472.

Bastin, G.N., Pickup, G., Chewings, V.H., Pearce, G., 1993. Land Degradation Assessment in Central Australia Using a Grazing Gradient Method. The Rangeland Journal 15,190-216.

Behnke, R. H., Scoones, I., Kerven, C., 1993, Range ecology at disequilibrium: new models of natural variability and pastoral adaptation in African savannas, ODI, London.

Blench, R. 1995. Rangeland degradation and socio-economic changes among the Bedu of Jordan: results of the 1995 IFAD Survey. http://www.odi.org.uk/work/projects/pdn/drought/blench.pdf

Briske D, Derner J, Brown J, Fuhlendorf S, Teague R, Havstad K, Gillen R, Ash A and W Willms. 2008. Rotational grazing on rangelands: Reconciliation of perception and experimental evidence. Rangeland Ecology and Management 61: 3-18

Bunce, R.G.H., Pérez-Soba, M., Jongman, R.H.G., Gómez Sal, A., Herzog, F., Austad, I., 2004. Transhumance and Biodiversity in European Mountains. Report from the EU-FP5 project Transhumount (EVK2-CT-2002–80017). IALE publication series no. 1, pp. 321, Alterra, Wageningen UR, Wageningen

Catley, A., Leyland, T., Mariner, J.C., Akabwai, D.M.O., Admassu, B., Asfaw, W., Bekele, G. and Hassan, H.S. 2004. Para-Veterinary Professionals and the Development of Quality, Self-Sustaining Community Based Services. Rev. Sci. Tech. int. Epiz., 2004, 23 (1), 225- 252. http://www.livestock-emergency.net/userfiles/file/veterinary-services/Catley-et-al-2004.pdf

CENESTA 2004. The Role of Local Institutions in Reducing Vulnerability to Recurrent Natural Disasters and in Sustainable Livelihoods Development. Case study: The role of Qashqai nomadic communities in reducing vulnerability to recurrent drought and sustainable livelihoods development in Iran. ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/007/ae089e/ae089e00.pdf

Clements, F. E., 1916, Plant succession: an analysis of the development of vegetation, Carnegie Institution, Washington

Dahl, G. and Hjort, A., 1976. Having herds: pastoral herd growth and household economy. Stockholm Stud. Soc. Anthropol. 2. Stockholm: Department of Social Anthropology. University of Stockholm. 335 pp.

Marinković, S. and Karadzić B., 1999. The role of nomadic farming in the distribution of the griffon vulture (*Gyps fulvus*) on the Balkan Peninsula. Contributions to the Zoogeography and Ecology of the Eastern Mediterranean Region Vol. 1: 141-152.

Millenium Ecosystem Assessment, 2005. Regulation of local climate through surface reflectance and evaporation. Chapter 22: Dryland Systems. Coordinating Lead Authors: Uriel Safriel, Zafar Adeel; Lead Authors: David Niemeijer, Juan Puigdefabregas, Robin White, Rattan Lal, Mark Winslow, Juliane Ziedler, Stephen Prince, Emma Archer, Caroline King; Contributing Authors: Barry Shapiro, Konrad Wessels, Thomas Nielsen, Boris Portnov, Inbal Reshef, Jillian Thonell, Esther Lachman, Douglas McNab, Review Editors: Mohammed El-Kassas, Exequiel Ezcurra. In: Hassan, R., Scholes, R., Ash, N. Ecosystems and human well-being, Volume 1: Current State and Trends, Island Press, Washington, p. 630.

Miller, D., 2008 Livestock Insurance and Credit. In *People and Policy in rangeland Management: a glossary of key concepts*. The International Rangelands Congress 2008, Hohhot, China.

Niamir-Fuller, M., 1994. Women Livestock Managers in the Third World: A Focus on Technical Issues Related to Gender Roles in Livestock Production. http://www.ifad.org/gender/thematic/livestock/live_toc.htm

Niamir-Fuller, M. (ed), 1999. Managing Mobility: The Legitimization of Transhumance. ITDG/FAO.

Nori, M., 2007. 'Mobile livelihoods, patchy resources and shifting rights: approaching pastoral territories' Working Discussion Paper, International Land Coalition

Olea, P.P., Mateo-Tomás, P, 2009. The role of traditional farming practices in ecosystem conservation: The case of transhumance and vultures. Biological Conservation 142, 1844–1853

Oxfam 2005. North Karamoja Pastoral Development Programme: an overview of Oxfam GBs work in Karamoja, Uganda

Porokwa, E., Eusebi, A. and Msami, A., 2007. A study on the Impact of National Policies Processes on Pastoralism in Tanzania. PINGO Case Study for the World Initiative for Sustainable Pastoralism. Cited in: WISP 2008. "Policies that Work for Pastoral Environments: a six-country review of positive policy impacts on pastoral environments". http://cmsdata.iucn.org/downloads/goa_uicn_wisp_policies_and_pastoral_environments_en.pdf

RECONCILE/IIED, 2004. Pastoral Civil Society. Issue 7, July – September 2004. http://pubs.iied.org/pdfs/G00254.pdf

Robinson B. 1999; Open and Distance Learning in the Gobi Desert: Nonformal Education for Nomadic Women. Distance Education, 20:180-204.

Robleño, I., Azcárate, F.M., Seoane, J., Peco, B., 2011. Drove roads as local hot-spots of plant biodiversity. IX International Rangeland Congress, Rosario, Argentina, 2-9 April 2011.

IUCN, 2008b. Policies that Work for Pastoral Environments: a Six-Country Review of Positive Policy Impacts on Pastoral Environments. IUCN-WISP. http://www.iucn.org/wisp/resources/?3144/Report-POLICIES-THAT-WORK-FOR-PASTORAL-ENVIRONMENTS-A-SIX-COUNTRY-REVIEW-OF-POSITIVE-POLICY-IMPACTS-ON-PASTORAL-ENVIRONMENTS

IUCN, 2008c. Community briefing notes published for the IGAD Parliamentarians Tour of Northern Kenya.

IUCN 2010. Supporting Adaptation to Climate Change in Africa's Livestock Sector. World Initiative for Sustainable Pastoralism. http//:www.iucn.org/wisp/resources

IUCN 2011a. The land we graze: A synthesis of case studies about how pastoralists' organizations defend their land rights. Nairobi, Kenya: IUCN ESARO office and World Initiative for Sustainable Pastoralism (WISP), Rome, Italy: International Land Coalition (ILC), Washington, USA: GEF, and New York, USA: UNDP. http//:www.iucn.org/wisp/resources

IUCN 2011b. Governance for Conservation and Poverty Reduction: an Assessment of Natural Resource Governance in Garba Tula, Northern Kenya. IUCN, the International Union for Conservation of Nature, Eastern and Southern Africa Regional Office, April 2011. Pending publication

Joekes, S. and Pointing, J., 1991. Women in Pastoral Societies in East and West Africa. Dryland Issues Paper No 28. London: IIED. http://pubs.iied.org/7277IIED.html

Krätli, S., Schareika, N. 2010. Living Off Uncertainty: The Intelligent Animal Production of Dryland Pastoralists. European Journal of Development Research 22, 605–622.

Leyland, T. and Catley, A. Community-Based Animal Health Delivery Systems: Improving the Quality of Veterinary Service Delivery. Paper prepared for the OIE Seminar Organisation of Veterinary Services and Food Safety World Veterinary Congress, Tunis, September 2002. http://www.eldis.org/fulltext/cape_new/leyland_and_catley_oie_tunis.pdf

LPP, LIFE Network, IUCN-WISP and FAO, 2010. Adding Value to Livestock Diversity – marketing to promote local breeds and improve livelihoods. FAO Animal Production and Health Paper. No. 168. Rome. http://cmsdata.iucn.org/downloads/niche_marketing_publication.pdf

Lund, H.G., 2007. Accounting for the World's Rangelands. Rangelands, 29(1):3-10. 2007. http://www.bioone.org/doi/pdf/10.2111/1551-501X(2007)29%5B3:AFTWR%5D2.0.CO%3B2

Manzano. P., Malo, J.E., 2006. Extreme long-distance seed dispersal via sheep. Frontiers in Ecology and the Environment 4: 244–248.

Manzano Baena, P. and Casas R., 2010. Past, present and future of Trashumancia in Spain: nomadism in a developed country. Pastoralism 1: 72-90. https://sites.google.com/site/pablomanzanobaena/Home/bienvenida/Manzano%26Casas2010.pdf

Wagkari, S. 2009. Customary Pastoral Institution Study. Report for the World Initiative for Sustainable Pastoralism. Save the Children USA. http://www.iucn.org/wisp/resources/

Whittingham, M.J., 2011. The future of agri-environment schemes: biodiversity gains and ecosystem service delivery? Journal of Applied Ecology 48, 509–513.

Wilkes A., Jiguang M., and Ye L. 2007. Community Co-management of Grasslands in Xiao Zhongdian, Yunnan, China. The Mountain Institute, China. http://www.chinacsrmap.org/E_OrgShow.asp?CCMOrg_ID=1474

Wilson RT. 1991. *Small ruminant production and the small ruminant genetic resource in tropical Africa*. Rome: Food and Agriculture Organisation of the United Nations

Wilson RT. 1995. *Livestock Production Systems*. London: MacMillan

Roe E, Huntsinger L, Labnow K. 1998. High Reliability Pastoralism. Journal of Arid Environments 39: 39-55

Sandagsuren, U., 2007. Community Organization: a policy level study of "community organization" as a grass-root institution that contributes to strengthen co-management of sustainable pastoralism and nature conservation. Cited in: WISP 2008. "Policies that Work for Pastoral Environments: a six-country review of positive policy impacts on pastoral environments". http://cmsdata.iucn.org/downloads/goa_uicn_wisp_policies_and_pastoral_environments_en.pdf

Scoones, I. 1995 (ed.). Living With Uncertainty. International Institute for Environment and Development, London

Sen, G. and S. Batliwala (2000) "Empowering women for reproductive rights" in H. Presser and G. Sen (eds) Women's Empowerment and Demographic Processes. New York: Oxford University Press.

Sommer, F. 1998. Pastoralism, Drought, Early Warning and Response. http://www.odi.org.uk/work/projects/pdn/drought/sommer.pdf

Swiss Tropical Institute 2009. Learning from the delivery of social services to pastoralists: elements of good practice.Report for the World Initiative for Sustainable Pastoralism (WISP), IUCN Nairobi. http://www.iucn.org/wisp/resources/?4133/Learning-From-The-Delivery-Of-Social-Services-To-Pastoralists-Elements-Of-Good-Practice

Thomson, G.R., E.N. Tambi, S.K. Hargreaves, T.J. Leyland, A.P. Catley, G.G.M. van't Klooster, and M.-L. Penrith. 2004. International trade in livestock and livestock products: the need for a commodity-based approach. Veterinary Record 155: 429–433. http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/15508847

Ubaidilaeva, undated. "Profile on Handicrafts" Sustainable Livelihoods for Livestock Producing Communities (SLLPC). Cited in: Ridgewell, A. and Flintan, F. 2007. Gender & Pastoralism Vol 2: Livelihoods & Income Development in Ethiopia. http://www.sahel.org.uk/pdf/Gender%20&%20Pastoralism%20Vol%202%20-%20ebook.pdf . If you wish a copy of the original document, it can be requested to WISP.

Vavra, M., 2005. Livestock Grazing and Wildlife: Developing Compatibilities. Rangeland Ecology & Management 58: 128-134. http://ckwri.tamuk.edu/fileadmin/user_upload/PHOTOS/Deer-Research_Program/Student_papers/Livestock-Wildlife_Vavra.pdf

Vetter, S. 2005. Rangelands at equilibrium and non-equilibrium: recent developments in the debate. Journal of Arid Environments 62:321-341. http://www.sciencedirect.com/science?_ob=ArticleURL&_udi=B6WH9-4FF9HBN-6&_user=10&_coverDate=07%2F31%2F2005&_rdoc=1&_fmt=high&_orig=gateway&_origin=gateway&_sort=d&_docanchor=&view=c&_searchStrId=1755947350&_rerunOrigin=google&_acct=C000050221&_version=1&_urlVersion=0&_userid=10&md5=aba1ba4b354666762611c05c750159a6&searchtype=a

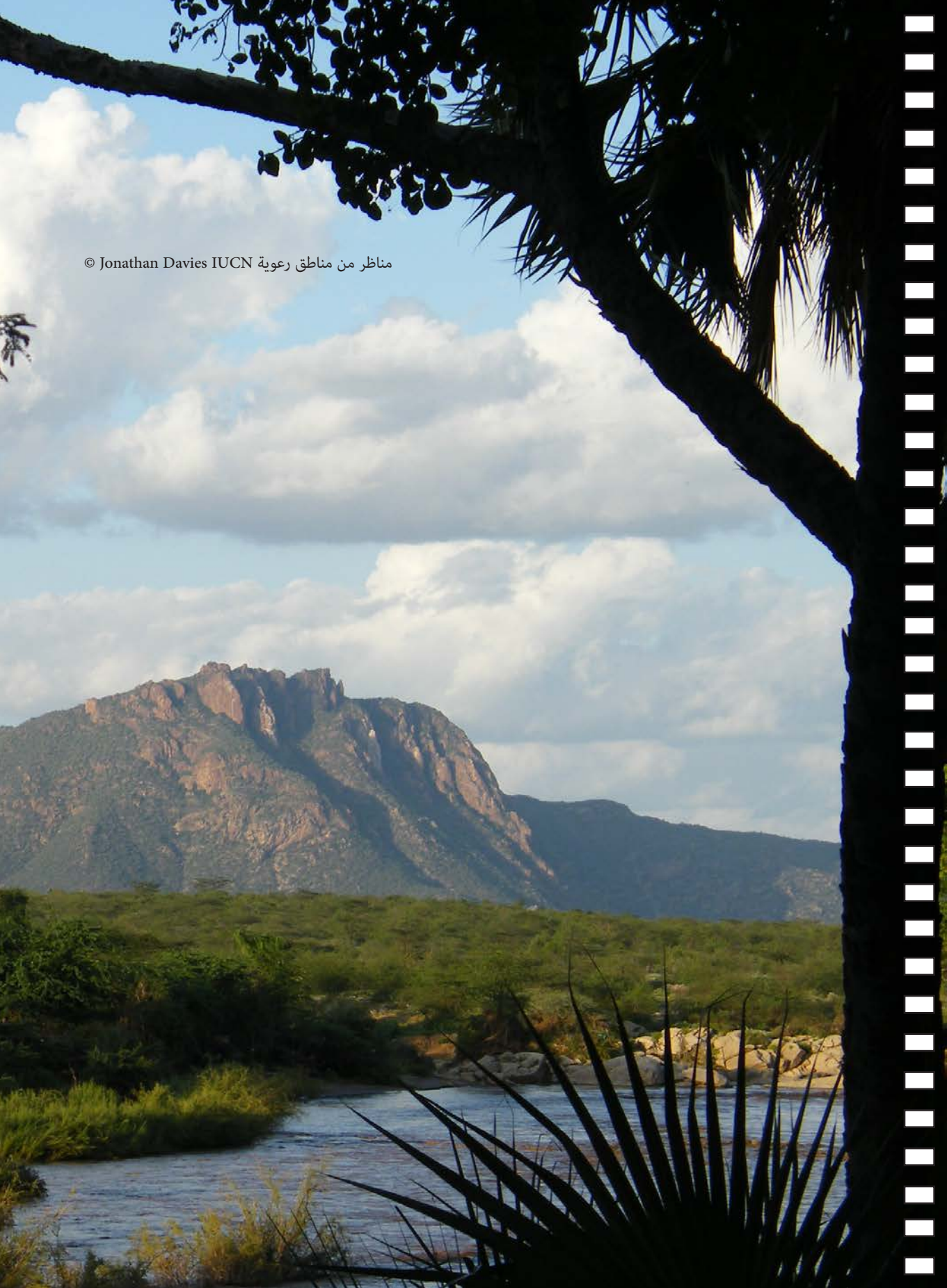

مناظر من مناطق رعوية © Jonathan Davies IUCN

Eastern and Southern Africa Regional Office

P.O. Box 68200-00200

NAIROBI Kenya

Tel: +254 20 249 3561/65

+254 724 256 804

+254 734 768 770

Fax: +254 20 2493570

E-mail: info.esaro@iucn.org

www.iucn.org/places/esaro

www.iucn.org/wisp